

محضر الجلسة رقم 693

التاريخ: الثلاثاء 27 ربيع الثاني 1431 (13 أبريل 2010)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول

الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 10/786 م د بشأن مطابقة القانون التنظيمي رقم 60.09

المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدستور، حيث قضى بما يلي:

1- بأن الديباجة التي تصدر القانون التنظيمي رقم 60.09 المتعلق

بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا تندرج في النطاق المحدد لهذا

القانون التنظيمي، ويتعين فصلها عن مجموعة أحكامه؛

2- بأن أحكام هذا القانون التنظيمي ليس فيها ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسير الوارد في الحثيات المتعلقة بكل من الفقرات الثانية من المادة 2 والمادة 3 من الباب الثاني، والفقرة الثالثة من المادة 13 من الباب الثالث، والمادة 28 من الباب 5، والمادة 37 من الباب السابع.

وبقرار ثان، يحمل رقم 10/793 يقضي برفض طلب السيد حسن شمس الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2009 لتحديد ثلثي أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المتألفة من ممثلي غرفة الصناعة التقليدية لجهة دكالة عبدة، وأعلن عن إثره انتخاب السيدة لطيفة الزيواني عضوة بمجلس المستشارين.

وبقرار ثالث، يحمل رقم 10/792 يقضي برفض الطلب الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2009 لتحديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المتألفة من أعضاء غرفة الفلاحة جهة الشاوية ورديفة، وأعلن على إثره انتخاب السيد محمد بنشايب عضواً بمجلس المستشارين.

وبقرار رابع، يحمل رقم 10/791 يقضي برفض العريضة التي قدمها السيد عبد الصمد أكداش الرامية إلى إلغاء انتخاب السيد عبد السلام الباكوري عضو بمجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي غرفة الفلاحة بجهة مراكش تانسيفت-الحوز على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2009.

وبقرار خامس، يحمل رقم 10/787 بشأن الطعن الذي قدمه السيد أحمد القادري، ملتتمساً فيه إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2009 في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة الدار البيضاء الكبرى، وأعلن على إثره انتخاب السيد حسان البركاني وأحمد البوزيدي وفريدة النعيمي وتوفيق كميل أعضاء بمجلس المستشارين، وقد أشهد المجلس الدستوري على السيد أحمد

القادري بتنازله عن طلبه الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع

وبقرار سادس، يحمل رقم 10/788 بشأن الطعن الذي قدمه السيد محمد بولحسن، ملتتمساً فيه إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2009 في نطاق هيئة غرفة الصناعة التقليدية في جهة الرباط-سلا- زمور-زعرير، وأعلن على إثره انتخاب السيد محمد بورمان عضواً بمجلس المستشارين، وقد أشهد المجلس الدستوري على

4 - مشروع قانون رقم 59.09 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستكية؛

5 - مشروع قانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية؛

6 - مشروع قانون رقم 01.10 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية المقر الموقعة بالرباط في 30 يناير 2008 بين حكومة المملكة المغربية والمدن والحكومات المحلية المتحددة الإفريقية (CGLUA)؛

7 - مشروع قانون رقم 02.10 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاق المقر الموقعة بالجديدة في 29 أكتوبر 2009 بين حكومة المملكة المغربية والمؤتمر الوزاري حول التعاون في مجال الثروات البحرية بين الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي (كومهافات)؛

8 - مشروع قانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية. لدينا استدراك على جدول الأعمال، السيد الرئيس، السادة الحضور الكرام، على جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 أبريل 2010، حيث تم تعويض السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول التعويضات المتعلقة بالأساتذة المنسقين لوحدات الماستر، للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز العزابي، ناجي فخاري، محمد زاز، عبد الغاني مكاي، بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة حول منظومة الأجور، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، عبد الكبير بريقة، خديجة الزومي، نعم ميارة، عبد السلام اللبار، عبد العزيز عزابي، كافي الشراط.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس

المستشارين ابتداء من 16 فبراير 2010 إلى 13 أبريل 2010:

- عدد الأسئلة الشفهية: 99 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة التي تم سحبها: 12 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة التي تم تحويلها: 4 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 42 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 30 جواباً.

السيد محمد بولحسن بتنازله عن طلبه الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد محمد بورمان عضواً بمجلس المستشارين.

وبقرار سابع، يحمل رقم 10/789 بشأن الطعن الذي قدمه السيد الحاج الطاهري، ملتصقا فيه بإلغاء الانتخاب الذي أجري في 2 أكتوبر 2009 المتعلق بتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة مكناس تافيلالت، وقد قضى المجلس الدستوري بعدم قبول طلب السيد الحاج الطاهري الرامي إلى إلغاء الانتخاب المجرى في 2 أكتوبر 2009.

وبقرار ثامن، يحمل رقم 10/790 بشأن الطعن الذي قدمه السيد رشيد الفايق بن عبد السلام، ملتصقا فيه بإلغاء انتخاب السيد لحسن بلعقد الملقب بشيبوب عضو مجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2009 برسم الهيئة الناخبة المتألفة من ممثلي الغرفة الفلاحية عن جهة فاس بولمان، وقد صرح المجلس الدستوري بالإشهاد على تنازل السيد رشيد الفايق بن عبد السلام عن طلبه الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد لحسن بلعقد عضو مجلس المستشارين.

وبمراسلة من السيد الوزير الأول حول نتائج الانتخاب التشريعي الجزئي برسم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة تادلة أزيلال، المجرى يوم 25 مارس 2010، والذي أسفر عن انتخاب السيد إبراهيم فضلي من حزب الحركة الشعبية.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من المستشارين المحترمين السيدين ادريس الراضي والمعطي بن قدور، يخبران من خلالهما المجلس أنه على إثر الاجتماع المشترك بين فريقتي التجمع الوطني للأحرار والفريق الدستوري بمجلس المستشارين، قرر الأخيرين الاندماج في فريق نيابي مشترك تحت إسم الفريق التجمعي الدستوري الموحد. كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

1 - مشروع قانون رقم 26.09 يقضي بتحويل المكتب

التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة؛

2 - مشروع قانون رقم 08.09 تعدل بموجبه المادة 16 من

القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة؛

3 - مشروع قانون رقم 61.09 يتعلق بتصفية ميزانية السنة

المالية 2008؛

والفواكه، وذلك في غياب يكاد يكون تاما لأية مراقبة أو تنظيم لسوق التوزيع.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الخضر تشكل الجزء الأساسي - كما تعرفون- من سلة مشتريات المواطن، وبما أن نفقات التغذية تشكل ما بين 44 و 45 من ميزانية العائلات المغربية، حسب ما حدده مؤشر أسعار الاستهلاك لسنة 2006، عندها يحق لنا أن نتساءل انطلاقا من هذا الوضع المتدهور، وما يترتب عنه من مساس بالقدرة الشرائية للمواطنين وبكرامتهم الإنسانية، يحق لنا أن نسأل ل الحكومة، وفي مقدمتها السيد الوزير الأول:

أولا، عن تفسير استقالة الحكومة من حماية القدرة الشرائية للمواطنين من جشع المضاربين؛

ثانيا، غياب سياسة حكومية لضبط قنوات التوزيع حماية للمستهلكين والمنتجين الفلاحيين، لاسيما الصغار منهم.

ثالثا، تفسير عدم نجاعة السياسة الاجتماعية للحكومة وترك المواطن فريسة للجشع والمضاربة، وفي وقت تصرف فيه السياسة الحكومية وتدبر فيه عددا من القطاعات الحكومية وفق الأجندة الانتخابية لأهم مكوناتها.

رابعا، وحتى لا تنتهم بالسياسوية، لأن هذه لغة اعتدنا أن نسمعها من الحكومة، نطلب من السيد الوزير الأول أن يتحمل مسؤوليته كاملة، وأن يتدخل لإيجاد حل لهذه المعضلة. أيها السادة،

تأملوا معي الوضع التالي: حسب الإحصائيات الرسمية 25% من المغاربة أي حوالي 10 ملايين من المواطنين لا ينفقون سنويا سوى 4500 درهم، أي 12 درهم يوميا، فكيف نضمن لهذه الشريحة من المواطنين كرامتهم ونصون حقوقهم؟

وبهذه المناسبة وفي انتظار أن يستجيب الوزير الأول لطلب الأصالة والمعاصرة بتقديم تصريح يعقبه نقاش، لنا عودة للكشف عن كل ما يحيط بهذه الفئات من جوانب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السي الراضي.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التشغيل والتكوين المهني بإدراج السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه حول التغطية الصحية مباشرة بعد تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة.

كما أحيط علما المجلس المقرر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد الجلسة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 42.09 يتم بموجبه القانون رقم 95.10 المتعلق بالماء.

وشكرا لكم السيد الرئيس، ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس : طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست طلبات إحاطة، وقبل الشروع في تناول مواضيعها أطلب من السادة المستشارين المحترمين التقيد بالتوقيت المحدد في ثلاث دقائق لو سمحتم. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني، بل يؤسفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أحيط مجلس المستشارين ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بقضية طارئة، تتعلق باستقالة الحكومة، نعم باستقالة الحكومة، ولكن الاستقالة التي أتحدث عنها هنا لا تعني تخلي الحكومة عن مناصبها ومقاعدتها، لأننا لا نتوقع أصلا مثل هذا الموقف من حكومة لا تزال تلاحق بعض مكوناتها فضائح من قبيل فضيحة النجاة، التي ذهب ضحيتها الآلاف من شبابنا دون مساءلة أو محاسبة أو حتى مجرد تقديم اعتذار، ومن قبيل فضائح هب المال العام في عدد من المؤسسات والقطاعات كما كشف عن ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات الأخير.

الاستقالة التي أتحدث عنها هنا هي استقالة من معالجة أزمة يكتوي بنيرانها الملايين من المواطنين المغاربة، أزمة الارتفاعات المهولة التي عشناها منذ أسابيع في أسعار المواد الغذائية، ولا سيما أسعار الخضر

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أشكر الحكومة لأنها أعلنت عن برنامج لمعالجة آثار الفيضانات بالمغرب، وخصصت مبالغ مهمة، إلا أنه قد سبق لجهة الغرب-الشراردة بني حسن أن عرفت فيضانات السنة الماضية، ماذا وقع السيد الرئيس؟

كان ولا زال صاحب الجلالة نصره الله وأيده يتتبع آثار كل كارثة، سواء فيضانات، سواء جفاف، سواء أي حاجة دقيقة بدقيقة مع رعاياه، ومن خلال هذا التتبع ديال الفيضانات اللي كانوا عندنا، كان لقاء مع السيد وزير الداخلية بحضور الوزراء المعنيين، كان لقاء في المنطقة ديالنا على المشاكل اللي كيعاني منها المواطنين مع الوزراء، ثم لقاء آخر مع الوزراء.

السيد الرئيس،

الحكومة آنذاك أخذت إجراءات، ونحن نعتبر أن ذاك الإجراءات اللي اتخذت الحكومة آنذاك لم تكن لها فعالية في الواقع، بل أن هناك إجراءات لم تفعل تماما، مثلا وزير الإسكان ملي جا عندنا آش قال لنا؟

قال لنا غنعطيو مليون ونص لكل واحد راب لو البيت ديال المقدار ديالو، وغادي نعطيو 7500 درهم في الدفعة الأولى، و7500 درهم في الدفعة الثانية، إذن ملي دارو هاذ الإجراءات، هاذ الإجراءات ما كانت عندو حتى شي نتيجة، نتيجة فاشلة، هاد الناس كلهم راه باقي الآن ما عندهمش، لأن هو كيدير محاربة السكن العشوائي، وكيقولوا كايين مدن بدون صفيح، ولكن هاد الشي اللي صابنا حنايا راه يمكن لي نقول لك كايين الناس اللي داروا الطلبة، ولكن ملقاوش باش يكملوا أو باش يديروا المنازل ديالهم، فهاذ الإجراءات هادي اللي تدار بلا ما يشاركوا المنتخبين، تنظن أنه إجراءات ماشي في محلها.

السيد الرئيس،

هاذ المرة هادي الحكومة بعدما اتصلنا مع السيد الوزير الأول مشكور، وسيدنا الله ينصرو متبع هاذ المسائل، خصو واحد المبلغ مالي كبير، ملي خصو هاذ المبلغ المالي آش تنطلبو منهم دابا؟ تنطلبو من هذه الحكومة عوض أنه تعطي الفلوس لذك الناس، أنه يجيبو مقالة،

كوزير الإسكان يجيب مقالة وتبني لهاذ الناس، كما تدير في واحد المجموعة ديال المناطق.

السيد الوزير،

نحن مع الحكومة، ولكن بالنسبة لنا احنايا بالنسبة للمنطقة ديالنا، الكارثة اللي أصابت المنطقة ديالنا راه يمكن لي نقول لكم الإخوان بحال إلى عندنا تسونامي، وكان المغرب كلو خصو يتضامن، لأنه احنا معروف علينا التضامن، وكان الحكومة خصها تضامن... احنا آش تنطلبو من هاذ الحكومة؟ تنطلبو منها حاجة واحدة، أنه السيد الوزير الأول يشوف واحد المجموعة ديال الوزراء، اللي تزور الأقاليم اللي هي متضررة، وتتفق مع المنتخبين، وملي تتفق مع المنتخبين، المنتخبين هما اللي تيعرفوا المعالجة، أما تجي المعالجة من فوق راه ما تيعالجوا والو.

ولهذا تنطلبو من الحكومة ما دامت خصصت هذا المبلغ ... كايين مشاكل ديال القرض الفلاحي، كايين مشاكل ديال الماء ديال السقي، كايين واحد المجموعة ديال المشاكل، السيد الرئيس، كايين الناس اللي امشاو لهم المحاصيل ديالهم... نطلب من الحكومة أنه تمشي للمناطق. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذن الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعبياد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

في إطار إحاطة المجلس علما، يشرفني باسم إخواني في الفريق أن أتوجه بهذه الإحاطة.

لقد دخل المغرب في برنامج إصلاح سياسي واجتماعي ومؤسسي منذ أواسط التسعينات، كما تركزه ذا التوجه الإصلاحي مع حكومة التناوب التي أبانت عن جرأة وشجاعة سياسية في التعامل مع عدد من الملفات الحساسة، وفي الإنهاء مع ماضي التجاوزات، وفي وضع الآليات الأساسية لتخليق الحياة العامة.

ومن المهم التذكير، أن بلادنا، نظرا لهذا التوجه الإصلاحي،

تمكنت من مساهمة الاتجاه العالمي التخليقي، وأساسا المصادقة على

الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد، بإقرار عدد من التشريعات الأساسية،

تفعل هذا المنحى التخليقي، تم محاربة غسل الأموال، التصريحات بالمتلكات، وعلى ذكر التصريحات بالمتلكات، آخر أجل للتصريح بالمتلكات هو 16 ماي 2010.

وتم العمل على إقرار هيئة لمحاربة الرشوة، وغيرها من الإصلاحات الهادفة إلى إقرار آليات محاربة الفساد، ومن ضمن أهم هاته الآليات التي تبناها المغرب، إحداث وتفعيل وتعزيز مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات، وقد لاحظنا أن هذه المؤسسة الدستورية أصبحت تقوم بدور جد هام على مستوى افتتاح مالي عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وإننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لنشيد بعمل هذه المؤسسة الدستورية وبالمهنية العالية التي تطبع تقاريرها السنوية المتتالية، والتي ترصد بكل جرأة ونزاهة النقائص والاختلالات والتجاوزات التي تمت على مستوى تدبير وتسيير وصرف ميزانيات تلك المؤسسات والإدارات.

لكننا مع ذلك ننبه إلى تخوفنا من أن يؤدي تواتر التقارير ومعطياتها دون متابعة، مما يمكن أن يؤدي إلى التطبيع معها، وإلى أن تصبح عادية، وبالتالي لا تؤدي إلى النتائج التخليقية المرجوة.

إننا في الفريق الاشتراكي، ندعو إلى أن تشرع المؤسسات المسؤولة في البلاد، مع أننا مع استقلال القضاء، في تحمل مسؤوليتها في تتبع هذه التقارير وتحليلها وترتيب النتائج حولها حتى يشعر المواطن المغربي أن التخليق واقعا وليس شعارا، وحتى يحس بمصداقية المؤسسات ويستعيد الثقة فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي، تفضل السي السباعي.

المستشار السيد محمد يراغ السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط مجلسنا الموقر بأنه بمناسبة افتتاح الدورة الربيعية الحالية، توجهت رفقة مجموعة من الزملاء المستشارين والنواب من الدار البيضاء في اتجاه أكادير عبر الخط الجوي الليلي المباشر للخطوط الملكية المغربية،

حيث أن الطائرة التي كنا على متنها لم تتمكن من الهبوط بمطار أكادير المسيرة.

وهذه التجربة عشتها أنا شخصيا أكثر من مرة في ظرف الثلاثة أسابيع الأخيرة بسبب الضباب، وتمت العودة إلى مطار المنارة مراكش لتبدأ المعاناة للمسافرين من سياح ومواطنين مع الخطوط المل كية دون أدنى اهتمام أو أدنى شروط للراحة، بل اقتصر الأمر على توفير حافلات صغيرة مهترئة بدون أدنى مواصفات الراحة لنقل المسافرين إلى أكادير عبر رحلة تدوم أكثر من خمس ساعات.

تصور معي السيد الرئيس الحالة ديال السياح، أما نحن الأكاديريين فمستانسين بهذا الأمر.

السيد الرئيس،

لقد سبق لي أن تقدمت تحت هذه القبة بسؤال شفوي حول مشاكل وهموم منطقة أكادير مع الخطوط الملكية المغربية، وطالبت وزير التجهيز والنقل وكذلك الوزير السابق للسياحة باستدعاء السيد الرئيس المدير العام للجنة المالية لمساءلته حول مشاكل أكادير مع قطاع الخطوط الملكية المغربية، حيث أنه لا يوجد أي خط مباشر يربط أكادير بالعالم إلا خط واحد هو خط الدار البيضاء، لكن ومع كامل الأسف لم تتم الاستجابة للطلب السالف طرحه.

صحيح أن السيد الرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية قدم للجنة المالية، ولكن للتذاكر حول موا ضيع أخرى، وللتذكير فإني تقدمت بطلب استدعاء للسيد الرئيس المدير العام مع الحرفين بالجهة عدة مرات، لكن لا حياة لمن تنادي.

ونذكركم، السيد الرئيس، أننا سنبقى صامدين، مطالبين بحقنا،

ونلج كل مرة على هذه المطالب إلى أن يستجيب لدعواتنا بعقد لقاء في هذا الموضوع.

كذلك بالنسبة للاتفاقية التي تم عقدها مع مجلس المستشارين، والتي تنص على خصم 60%، هذه الاتفاقية تعثرها تحايلات بطريقة ذكية، إذ أن جميع البرلمانيين لا يستعملون هذا الخصم، بحيث أنه أعلى من الثمن العادي المتداول لجميع المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي، نخط السادة المستشارين، ومن خلالهم الرأي العام الوطني، بالقرار الجائر المتخذ من طرف الخازن العام للمملكة، والقاضي باقتطاع ما بين 10 و20 في المائة من العلاوات (prime trimestrielle) للموظفين والموظفات العاملين بالخزينة العامة للمملكة على اثر الإضراب الوطني الذي دعت إليه الفيدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التنسيق النقابي يوم 3 مارس 2010.

ونظرا لما يشكله هذا الإجراء من خرق سافر لمقتضيات الدستور، والتصديق على حق الإضراب، واستفزاز للعمل النقابي بوزارة الاقتصاد والمالية، وأيضا من تجاوز السيد الخازن العام لصلاحيته، والتطاول على قرار سياسي بالدرجة الأولى، مما يدعو للتساؤل على الأهداف والجهات التي تكمن وراء هذا القرار، في الوقت التي تستعد فيه المركزيات النقابية والحكومة لإطلاق الشوط الثاني من الحوار الاجتماعي، وبذلك يكون السيد الخازن العام يزرع من جديد جو عدم الثقة والتوتر عشية انطلاق الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، ندعو السيد الوزير الأول من أجل الحفاظ على جو الثقة وخلق المناخ الملائم لإنجاح الحوار الاجتماعي بالتدخل الفوري لحمل السيد الخازن العام على التراجع عن قرار الاقتطاع وإعادة المبالغ المقتطعة إلى أصحابها.

كما ندعو السيد وزير المالية لانتزاع فتيل الاحتقان داخل الخزينة العامة للمملكة، حيث قررت النقابة الوطنية الديمقراطية للمالية العضو بالفيدرالية الديمقراطية للشغل حوض إضراب وطني لمدة 48 ساعة يومي الاثنين والثلاثاء 19 و 20 أبريل الجاري مع اعتصام للأجهزة الوطنية والمحلية للنقابة داخل مقر الخزينة العامة للمملكة بالرباط ومقرات الخزينة العامة على المستوى الجهوي والإقليمي، وهو ما يدعو إلى التحرك باستعمال لإعادة الاستقرار والحفاظ على مصالح الدولة والمرتفقين مع الخزينة العامة للمملكة، ووضع حد لمثل هذه الممارسات الانفرادية من طرف الخازن العام سواء داخل وزارة الاقتصاد والمالية أو داخل قطاع الوظيفة العمومية والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري المشاركة في الإضراب الوطني ليوم 3 مارس 2010 بقيادة الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

وبذلك نكون، السيد الرئيس، السادة المستشارين، قد وضعنا الجميع أمام مسؤوليته السياسية، وكل ما سترتب على الحركة الاحتجاجية داخل الخزينة العامة للمملكة في حالة عدم التراجع عن قرار الاقتطاع.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الحركي في إطار طلب الإحاطة، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أفوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي إلى مجلسنا الموقر ومن خلاله إلى الرأي العام الوطني بقضية طارئة تتعلق بالفيضانات.

السيد الرئيس،

عرفت بلادنا السنة الجارية تساقطات مطرية هامة، عمت سائر جهات المملكة، خاصة جهات الغرب شراردة بني حسن، مما نتج عنه ارتفاع منسوب في مياه الأنهار والوديان، وبالتالي امتلأت حقائن السدود، مما استبشر معه المغاربة قاطبة خيرا، خاصة بالنسبة للموسم الفلاحي.

كما كانت لهذه التساقطات المطرية انعكاسات سلبية، تمثلت في فيضانات غمرت العديد من المناطق الفلاحية والمنشآت الصناعية والبنية التحتية من طرقات وطنية و جهوية ومسالك قروية، وشملت هذه الخسائر أيضا المدارس والمستوصفات ومقرات الجماعات، بل أحيانا قرى بكاملها، وعانت هذه الجهات عزلة حقيقية ومعاناة اجتماعية واقتصادية لا مجال لحصرها في هذه الإحاطة.

وبالموازاة مع هذه الفيضانات، نلاحظ غياب الانتباه إلى ما عاشته جهات ومناطق أخرى من مملكتنا من جراء آفة الجفاف، وما ترتب عنه من خسائر فلاحية كالنقص في الكأ وأعلاف المواشي، وما له من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعيا.

بين الحد الأعلى والحد الأدنى للأجور، والاهتمام بتحفيز الكفاءات ذات المردودية المرتفعة للموظفين لتحقيق نوع من العدل بخصوص هذه المعايير.

وإذ نسجل للحكومة اهتمامها بهذا الملف، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي المراحل التي قطعتها الحكومة في إطار إصلاح منظومة الأجور لتدارك الثغرات التي تعرفها وتقليص الفوارق بين العليا منها والدنيا، وتحقيق معايير موضوعية للمردودية على مستوى الأداء المهني؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع حول برنامج إصلاح منظومة الأجور، للمستشارين المحترمين السادة: عبد السلام الباكوري، عبد القادر لبريكي، محمد البطاح، عبد الحميد البوجادي، أحمد التوزي، مولاي إدريس الحسني العلوي، مكي الحنكوري، عبد السلام بلقشور. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الله خنوف:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعاني منظومة الأجور من اختلالات كبيرة بسبب غياب سياسة واضحة في مجال الأجور، مما يؤثر سلبا على التناسق العام للمنظومة، ويمكن إجمال هذه الاختلالات كما يلي:

- التفاوت الكبير بين الأجور المخولة للعاملين في قطاع الوظيفة العمومية، إذ يقدر الفارق بين أعلى أجر وأدناه بحوالي 40 مرة، وهي نسبة جد مرتفعة أدت إلى بروز فئة تضم أعوانا يعيشون على عتبة الفقر، وفئة محظوظة من الموظفين؛

- الاختلال الثاني، عدم الأخذ بعين الاعتبار لمردودية الموظف فيما يخص تحويل الأجرة، إذ تمنح نفس الأجرة للموظفين المتواجدين في نفس الإطار أو الدرجة كيفما كانت مردوديتهم وفعاليتهم.

وقد أدت هذه الاختلالات من جهة إلى ارتفاع كبير في كتلة الأجور، رغم محاولة التخفيف من حدتها بفعل المغادرة الطوعية، ومن جهة أخرى إلى انخفاض في قيمتها بالمقارنة مع مؤشر تكلفة المعيشة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من قبلكم لإصلاح منظومة الأجور بشكل يجعلها متوازنة ومنصفة وعادلة؟

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الجهة الجنوبية الشرقية، وبالخصوص كل من بني تيجت، تالسينت، فكيك، بوعرفة، تندرارا، جرادة وتاوريرت، ناهيك عن معاناة الأقاليم الجنوبية التي تمتد من السمارة جنوبا إلى الكويرة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، سؤال واحد منها آني موجه إلى قطاع تحديث القطاعات العامة، و 18 سؤالا عاديا موزعا على قطاعات: تحديث القطاعات العامة، الأوقاف، المالية، التربية الوطنية، الاتصال، التشغيل، الصناعة والتجارة، التنمية الاجتماعية، الثقافة، الجالية المقيمة في الخارج.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، وعددها 4، اثنان منها يتناولان موضوع منظومة الأجور، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

إذن السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول منظومة الأجور، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، عبد الكبير برقية، خديجة الزومي، النعم ميارة، عبد السلام اللبار، عبد العزيز العزاي، كافي الشراط، ناجي فخاري، بنجيد الأمين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين، تفضل السي العزاي.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

تحظى منظومة الأجور باهتمام واسع لدى الفاعلين النقابيين وعموم الموظفين، خاصة على مستوى فوارق الأجور وعناصر تقييم الأداء المهني، وهو ما سبق لفريقنا أن نبه إليه في مناسبات كثيرة للمطالبة بوضع تصور، يراعي جهة التكافل الذي يحقق عدالة منصفة

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير في ست دقائق، تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي ، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيدة والسادة المستشارين المحترمين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال، وكما تعلمون فإن الحكومة وعيا منها بالاختلالات التي تعترى منظومة الأجور الحالية، قد بادرت إلى العمل من أجل إقرار منظومة جديدة حديثة ومتناسقة، تراعي متطلبات الإنصاف والشفافية، حيث جعلت من الإصلاح الجدي لمنظومة الأجور أحد المحاور الأساسية لإصلاح الإدارة.

وفي هذا السياق، واعتبارا لكون العملية جد معقدة، فقد ارتأت الحكومة اللجوء إلى خدمات مكتب خيرة دولي، يتمتع بكفاءة عالية في هذا المجال، لتكليفه بإججاز دراسة شاملة ومدققة في الموضوع وتجدر الإشارة إلى أن المنظومة الحالية للأجور أصبحت متقدمة ومعقدة وغير متجانسة، أي منظومة ستؤدي في حال مواصلة العمل بها إلى استمرار التعامل بسياسة فئوية في مجال الأجور، مما ترتب عنه في الماضي من بروز تفاوتات بين مختلف هيئات الموظفين، الناتجة عن تعدد الأنظمة الأساسية، المتميزة باختلاف أنظمة التعويضات، وغياب التجانس على مستوى المسار المهني، الترقى في الدرجة بالكوتا أو بجوها، اختلاف إيقاعات الترقى في الرتبة.

ومن ثم، فإن الأهداف المسطرة لهذه الدراسة، التي شرعت وزارة تحديث القطاعات العامة بتنسيق كامل مع وزارة الاقتصاد والمالية، في السهر على تتبع إنجازها، ترمي إلى وضع منظومة جديدة للأجور محفزة ومنصفة وشفافة، تركز على الاستحقاق والمردودية وعلى تعويض الموظفين على أساس العمل المنجز فعلا، ومن أجل تحقيق النتائج المحددة سلفا من قبل الإدارة.

وتتمة الدراسة المذكورة على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : وتقوم على التشخيص وتحليل الواقع، وقد تم الانتهاء منها في منتصف سنة 2009، كما وقعت المصادقة على التقرير الذي قدمه مكتب الدراسات بشأنها.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تركز على التقييم التقني الذي يهدف إلى إعادة هيكلة منظومة الأجور بطريقة تسمح باسترجاع المرتب الأساسي لمكانته المتفوقة، بما سيمكن من اعتماد الإصلاح لمقاربة أكثر شمولية، تركز على:

- الزيادة في الراتب الأساسي بالنسبة لمجموعي موظفي وأعوان الدولة؛
 - تمديد شبكة الأرقام الاستدلالية لتوسيع آفاق تطور المسار المهني للموظفين في السلم التي ينتمون إليها، وبالتالي تقليص الضغط على نظام الترقى في السلم أو الدرجة؛
 - توحيد الفوارق في النقط بين رتبة وأخرى؛
 - تقييم الأثر الناتج عن توسيع شبكة الأرقام الاستدلالية على نظام الترقى في السلم أو الدرجة؛
 - مراجعة التقطيع الترابي للمناطق، لأجل تحديد معايير موضوعية لمنح التعويض عن الإقامة.
- وقد صادقت لجنة الإشراف على هذه المرحلة من الدراسة خلال شهر مارس الماضي.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة الإصلاح البنوي، حيث ينكب مكتب الدراسات خلال هذه المرحلة، التي تبتدئ من شهر أبريل الجاري، على إصلاح جوهر نظام الأجور الذي لن يركز فقط على الدرجة أو السلم، ولكن على أساس مفهوم الوظيفة، أخذا في الاعتبار الكفاءات المكتسبة في ميدان المعرفة والمهارة والأعباء والجهود المبذولة والمسؤولية والمخاطر المتحملة وشروط العمل.

ومن المأمول أن تسمح منظومة الأجور المرتقبة بضمان حق الموظفين في أجرة قائمة على مبدأ الإنصاف، أجور متساوية عن مهام مماثلة داخل الإدارات، على أن يتم تحديد الأجرة على أساس مستوى الكفاءة، وطبيعة المسؤوليات، وتعدد الوظيفة، والجهود المبذولة من قبل الموظف، وذلك بالارتكاز على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات. وكذلك باقتراح منهجية منطقية للعمليات المقبلة لمراجعة الأجور على أساس مؤشرات موضوعية، وسيتم اقتراح سيناريوهات متعلقة بالوضع الجديدة لمنظومة الأجور، معززة بتقارير مفصلة حول

وهنا سيصعب بكثير، إن لم تكن هذه الإصلاحات، سيقون منحصرين في السلم 5، ويصعب الترقى، بدوري أنه بهذه الجهود، وأتمنى أن تكون الإصلاحات منصفة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري أشكر السيد الوزير المحترم على جوابه لسبب بسيط، وهو أنه يوجد في الجواب الذي استمعنا إليه إقرار واعتراف صريح بأن الحكومة أحلت بوحدة من الالتزامات التي قطعها على نفسها يوم قدمت تصريحا للحكومي، والتزمت أمام الرأي العام الوطني بإدخال تغييرات عميقة على مستوى منظومة الأجور، التي يعترف السيد الوزير المحترم بأن فيها قدر من الإجحاف وقدر من اللامعقول وقدر من العبث وغير ذلك من المظاهر التي أشار إليها.

اليوم، والحكومة تعيش منتصف ولايتها، سمعنا من السيد الوزير المحترم بأن هناك دراسة قيد الإعداد، وبأن هناك مكتب خبرة دولي مشهود له بالكفاءة وعبر ثلاثة مراحل، لم يحدد السيد الوزير المحترم الجدولة الزمنية ديالها.

طيب، المرحلة الأولى المتعلقة بالتشخيص انتهت في 2009، لكن مرحلة التقويم التقني ومرحلة الإصلاح البنوي متى ستتم؟ وفي أي سقف زمني؟ هل يمكن أن نفترض بأن هذا الإصلاح البنوي اللي على كل حال التزمت به الحكومة، هل يمكن أن يجيب السيد الوزير المحترم ويتعهد بأن هذا الإصلاح يمكن أن ننجزه في أفق ما تبقى من عمر الحكومة المفترض؟

ثانيا، التقليل في الفوارق بين الأجور على مستوى الوظيفة العمومية، اللي بينت في إحصائيات رسمية بأنه بين أعلى وأدنى أجر كاين 40 ديال الفرق، هل هذا يحتاج إلى مكتب خبرة دولي؟ أليس من المطلوب اتخاذ قرارات شجاعة في اتجاه إضفاء قدر من الترشيد وقدر من العقلانية؟

ثم عن أي إنصاف يتحدث السيد الوزير، ونحن نسمع ونقرأ بأن عدد من التعيينات في المناصب في عدد من القطاعات الحكومية،

المقاربات المستعملة والمناهج المعتمدة، وحيث أن المدة المحددة لهذه المرحلة الأخيرة تستغرق عشرة أشهر، فإن النتائج النهائية الكاملة للدراسة سيتم التعرف عليها بعد الانتهاء من إنجازها خلال شهر يناير 2011.

وسيرا على نهج التشاور الذي تتبعه الحكومة، فسيتم إطلاع الفرقاء الاجتماعيين وكذا مجلسي البرلمان على الخلاصات النهائية للمرحلتين السالفتين من الدراسة، حتى يواكبوا المرحلة الثالثة عن كثر، وذلك بغاية الإعداد الجيد لأرضية متشاور بشأنها، تؤدي إلى اختيار أفضل الحلول التي سيتم اقتراحها، تحقيقا للأهداف المثلى التي نسعى جميعا إلى بلوغها بعون الله وتوفيقه تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله. شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري، لم يبق لي إلا أن أشكر السيد الوزير، والذي كنت أتمنى أن أقوله قد سبقني السيد الوزير مشكورا، غير أنني أتمنى أن يكون العمل الحكومي مرتكرا أكثر على مفهوم الزيادة في الأجور، بحيث لا معنى بأن نفكر في زيادة الأجور اعتباريا، 5%، 10%، 15%، هذا لا يكفي، كنت أتمنى أو أتمنى أيضا أن تكون الإصلاحات تشمل كذلك السلم المتحرك للأجور، بحيث يجب أن نستنبط الغلاء أو قيمة السلة، والأسعار التي ترتفع ارتفاعا مهولا، مهما زدنا، ومهما كانت الأجور، سوف لن تواكب الزيادة العشوائية التي نراها حاليا في الأسواق.

فأنا أشكر الاجتهاد الوارد من طرف تدخل السيد الوزير المحترم في هذه الثلاث نقط من تشخيص وتقويم وإصلاح بنوي، أتمنى أن يبقى الأمل في تحفيز الموظفين، في تحفيز الفئات التي لازالت مقبرة في سلامها، خصوصا والإصلاح الجديد الذي جاءت به الحكومة من حذف السلم من 1 إلى 4، فأصبح تكس مجموعة كبيرة من الموظفين سيقون منحصرين في السلم 5.

وأضرب المثل وزارة الصحة، جملة من التعيينات على مستوى المديرات والمندوبيات ورؤساء الأقسام، تمت لاعتبارات حزبية وأحيانا لاعتبارات ضيقة، فأني إنصاف هذا الذي تتحدث عنه الحكومة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أنه هذه الصيغة للجواب الشفوي ربما لا تسمح في بعض الأحيان لبعض المستشارين ليتابعوا الجواب، وأمثلة لذلك بتدخل السيد المستشار المحترم الذي تحدث عن سكوتي عن تعداد المراحل، مع أنني أعطيت المراحل الثلاثة بتواريخها، وقلت بالحرف بأن المرحلة الثانية قد انتهت خلال الشهر الماضي أي شهر مارس ، وأن المرحلة الثالثة والأخيرة قد ابتدأت في شهر أبريل الحالي، وأن مدة هذه المرحلة هي عشرة أشهر، وأنه في نهايتها سيتم التعرف على النتائج النهائية والكاملة، أي خلال شهر يناير من سنة 2011.

وبذلك فإن هذا الإصلاح كما ابتداء بعد تنصيب هذه الحكومة، فسيتم كذلك خلال ولاية هذه الحكومة، وستشرف على إنجاز هذه الحكومة تحقيقا للإنصاف، لإنصاف الموظفين الذين يعانون من خلل كبير في منظومة الأجور حاليا، وقد جاء الأوان لإنصاف هؤلاء الجنود العاملين الجند في أورش البناء والتنمية، إنصافهم بتمكينهم من أجور مجزية تقابل ما يبذلونه من جهد في خدمة الوطن.

وحيثما نتحدث عن الإنصاف، الإنصاف دائما يكون في إطار احترام القانون، ولا أعتقد أن هناك توظيفاً تم خارج إطار القانون، ومن له دليل على أن هناك توظيفاً تم خارج إطار القانون فلنبدل به أمام هذا المجلس المقرر.

إذن، فأرجو أن أكون واضحا، وأن ي قدر السادة المستشارين المحترمين أهمية هذا العمل الضخم والهام الذي تشرف الحكومة على إنجازه، وكما أكدت فقد سبق للحكومة أن أخطرت المجلس منذ بداية إجراء هذه الدراسة سنة 2008، وسياكب الفرقاء الاجتماعيين وكذلك البرلمان كل الخطوات التي سنقبل عليها مستقبلا لنصل إلى حلول طبقا للاقتراحات التي سيدلي بها مكتب الخبرة المعتمد لتتفق

على الأرضية التي سنختارها من أجل إقرار منظومة عادلة ومنصفة وشفافة ومحفزة على العمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الثالث الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول برنامج تبسيط المساطر الإدارية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد السلام بلقشور، عبد الرحمن لبدك، عبد الحكيمة بنشماش، العقاوي محمد، خنونا عبد الله، علال عزويوني، عابد شكيل. الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد علال عزويوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواقي المستشارات،

في البداية، يجب التصريح بأن ورش الإصلاح الإداري هو حجر

الزاوية لكل إصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو مالي منشود للدفع

بعجلة النمو وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، فالإصلاحات

الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يكون لها مفعول إيجابي في غياب

إدارة عمومية عصرية، قادرة على رفع هذه التحديات.

وللأسف، تراكمت المشاكل في هذا المجال حتى أضحت عصبية

على الحل، فلا ينبغي أن ننسى أن الإدارة ظلت تراكم على مدى

عقود اختلالات جوهرية متعددة، اعترت جهازها على مختلف

المستويات.

ولجعل الإدارة فعلا ذات مردودية وقرية من المواطنين وخدمة

للغنية الاقتصادية أكثر مما هي عليه الآن، ولمسايرة تطور التقنيات

الحديثة لضمان السرعة في الإنجاز والرقمي بجودة الخدمة، يجب التركيز

على تبسيط المساطر وتقليص أكثر ما يمكن من الوثائق الإدارية.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نأخذ من تفاهة هذه الظاهرة التي

ستؤدي لا محال لفتح باب الرشوة وفتح باب الوسطاء وحدث ولا

حرج، لذا نساءلكم السيد الوزير عن برامج الوزارة في تبسيط المساطر

الإدارية.

وشكرا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال، وجوابا عليه، لا بد من التأكيد على أن الحكومة قد جعلت من تحديث الإدارة وتطوير أساليب عملها أحد أولويات برنامج عملها، ويشكل تبسيط المساطر الإدارية في هذا الصدد أحد الأوراش، التي تشغل عليها وزارة تحديث القطاعات العامة لتحقيق هذه الغاية، من خلال إطلاق برنامج تبسيط المساطر الإدارية، الذي يتم تنفيذه في إطار مقاربة شمولية، تعتمد إشراك جميع القطاعات المعنية للرفع من جودة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطنين.

وتتمثل محاور هذا البرنامج في:

1- جرد وتدوين المساطر الإدارية المعتمدة على صعيد جميع

الإدارات بهدف تشخيص منظومة هذه المساطر؛

2- دراسة وتبسيط المساطر الإدارية في إطار اللجنة المكلفة

بتبسيط المساطر الإدارية، وذلك بمراجعة الجوانب المكونة لكل مسطرة، كالسند القانوني والوثائق المطلوبة والإدارات المتدخلة، حيث مكنت هذه العملية من دراسة وتبسيط 560 مسطرة لها علاقة مباشرة بالمتعاملين مع الإدارة؛

3- الإخبار والتعريف بالمساطر الإدارية من خلال نشرها عبر

المواقع الإلكترونية، وفي هذا الصدد تشكل بوابة الإدارة (www.service-public.ma) مكونا مهما في هذا المجال، حيث تتضمن 583 مسطرة باللغتين العربية والفرنسية، كما يقوم مركز الاتصال والمراسلات الإلكترونية بدور مهم في مجال الإخبار والتعريف بالإجراءات الواجب إتباعها للتولوج إلى الخدمات العمومية من خلال خط هاتفي من داخل الوطن، وخط آخر من خارج الوطن، وكذا عبر فضاء خاص بالمراسلات الإلكترونية.

ومن جانب آخر، تقوم الحكومة حاليا، في إطار تحسين مناخ الأعمال، بوضع الإجراءات اللازمة لتشجيع المشاريع الاستثمارية وجلب المستثمرين، وقد تم في هذا الإطار تشكيل عدة لجان، منها

مجموعة العمل المكلفة بتبسيط المساطر الإدارية ذات العلاقة بالمقولة والاستثمار.

وبالموازاة مع هذه الإجراءات، انصرفت الجهود إلى مقاربة جوانب أخرى لأجل الرفع من أداء الإدارة، وعيا من وزارة تحديث القطاعات العامة بأن الاختلالات التي تعترى الإدارة في علاقتها بالمرتفقين، لا ترتبط فحسب بثقل منظومة المساطر الإدارية، وإنما هناك عوامل أخرى تؤثر سلبا على هذه العلاقة، ويمكن أن أعود إليها في الرد على التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب، تفضل السي

شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، من الأولويات في الخطاب أو تصريح الحكومة، جاءت هذه

النقطة الأساسية والتي احنا كنعسبوها بأنها هي من رافعة التنمية

الاقتصادية، وملي كتهضروا، السيد الوزير، على المستثمرين، واش في

اخباركم بأن عدة مستثمرين اللي جاو استثمروا من بعد ما سمعوا

تصريح الحكومة في 2009، لازلوا ينتظرون الوثائق دياهم باش

يدخلوا للمعامل دياهم، وباش يشروعوا في الخدمات دياهم.

في اخباركم، السيد الوزير، بأن عدة مستثمرين اللي قاموا ببنائيات

باقية حاوية، لأنهم ما استطاعوش باش يحصلوا على (le permis

de d'habiter).

في اخباركم، السيد الوزير، بأن المستفيدين اللي جاو عندنا، والتي

كانوا فرحانين باش يخدموا معنا، نظرا لليد العاملة الموجودة عندنا،

صابوا هاذ المسطرة اللي قلنا لهم، وغنينا بها في الجرائد، صابوها بأنها

واقعيا ما كايناش.

فعلا، لا يعقل بأنكم، السيد الوزير، هاذي عامين ونصف باش

جات الحكومة، وباقي هاذ الهدف ما تحقش، اشحال باقي في عمر

هاذ الحكومة باش نحققو هاذ الهدف؟ حتى تمشي؟ الله يجعل ربي

سبحانه وتعالى يشوف منها، أما الشعب المغربي لازال ينتظر، ولكن

لا بد بأنه في يوم من الأيام غادي يحقق الرجاء دياو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

ما أعرفه وما يعرفه المستثمرون، وهو أهم حينما يعتزمون الاستثمار يجدون أبواب الإدارة مفتوحة، كما يجدون مواقع مختلفة تمكنهم من الإطلاع على مختلف المعلومات ومختلف المساطر ومختلف الوثائق الضرورية للاستثمار.

وما أعرفه ويعرفه الجميع، وهو أن المبالغ المخصصة للاستثمار، وبالخصوص الخارجية، ترتفع سنة بعد أخرى، وحتى في السنتين الأخيرتين اللتين شهد فيهما العالم نكوصا وانكماشاً اقتصادياً، زاد حجم الاستثمارات الأجنبية في بلادنا، فلست أدري ع ن أي مستثمرين يتحدث السيد المستشار المحترم، لأن مثل هؤلاء لا نعرفهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول برنامج التركيز الإداري، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الح كيم بنشماش، عبد السلام بلقشور، محمد البوخداي، محمد اجبيل، الحفيظ احتيت، محمد احميدي، عبد اللطيف اسطنبولي، محمد صالح اقميزة، محمد الإدريسي، جمال بوفهير. الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد جمال بوفهير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، من نهار تبدلات السمية ديال الوزارة، الوزارة ديال الوظيفة العمومية، ورجعت اسميتها وزارة ديال تحديث القطاعات العامة، ودارت واحد الرمز، إدارة حديثة في خدمة المواطن. نحن نرى في حزب الأصالة والمعاصرة بأن هذه الإدارة بعيدة وبعيدة جدا عن خدمة المواطن، وهذا لعدة أشياء:

1- لإفراغ هذه الوزارة من محتواها الرئيسي اللي تدارت عليه؛

2- بفعل عوامل مترابطة، تتجلى في تعقيد المساطر وكثرة الوثائق

الإدارية وتفشي الفساد الإداري والرشوة، وعدم قدرة الإدارة على التحكم في تضخم هياكلها، وسوء توزيع موظفيها، بالإضافة إلى المركزية التي لازالت تطبع مسار اتخاذ القرار الإداري، وتقف حاجزا أمام مبدأ تقرب الإدارة من المواطنين وتحسين خدماتها اتجاه المستثمرين، ومن بين التحديات الكبيرة المطروحة على نظامنا الإداري، هي كيفية التخلص من النزعة المركزية، والرفع من مستوى عقلانية العمل الإداري وفعاليتها.

فدعم سياسة اللاتركيز الإداري هو السبيل الوحيد لمبدأ تقرب الإدارة من المواطنين، جهويا وإقليميا ومحليا، عبر مبدأ لامركز سلطة القرار، إذ لا يعقل أن تستمر الوضعية على هذا الشكل، أي التنقل من مناطق بعيدة إلى الرباط اضطرارا في سبيل الحصول على خدمة ما، وبالتالي لا بد من إقامة نظام حقيقي للتركيز الإداري والوقوف عند النقائص والمعوقات وتهميئ شروط انطلاقة جديدة للتركيز، سواء على مستوى وسائل تنفيذ العمل الإداري أو على مستوى سلطة القرار.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن برنامج الحكومة في مجال اللاتركيز الإداري، الذي يشكل لبنة أساسية في سبيل جعل الإدارة فعلا ذات مردودية عالية وقرية من المواطنين وخادمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما هي عليها الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

الحديث عن برنامج الحكومة في مجال عدم التمركز أو اللاتركيز الإداري، هو حديث لا يمكن اختصاره في ثلاثة دقائق، ولذلك أبادر، وقد كانت المقدمة خارج هذا الإطار، أن أؤكد بأن الإدارة المغربية تعرف تطورا حثيثا في الانفتاح على الآليات الحديثة من خلال استعمال الوسائل الإلكترونية، كما تعرف إصلاحات على مستوى تبسيط المساطر، وعلى مستوى تقرب الإدارة من المواطنين، وعلى مستوى تخليق المرافق العامة، وعلى مستوى شفافية العمل الإداري، وعلى مستوى تركيز الإدارة في إطار ميثاق عدم التركيز، الذي تنكب

للصالح المختصة بلورة الدراسات أو الإصلاحات التي يتطلبها الجهاز الإداري، والتي كنتم أنتم أصلا مصدرها الأساسي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، التعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

على أي حال، السيد الرئيس، أنا لست بصدد ال دفاع عن وزارة تحديث القطاعات العامة، ولكن وزارة القطاعات العامة تضطلع بجميع صلاحياتها التي يمنحها إياها القانون، إننا في دولة القانون، ونعمل إطار حكومة متضامنة، التزمت أمام البرلمان ببرنامج، وهي تسعى جاهدة من أجل تنفيذه، بل وبالإضافة على ما سبق أن التزمت بـ أما فيما يتعلق بتعزيز سياسة اللامركز الإداري، فأود أن أثير انتباه السيد المستشار المحترم إلى أن وزارة تحديث القطاعات العامة قد أصدرت مرسوما، وهو المرسوم رقم 2.05.768، وقد صدر في 4 دجنبر 2008 في شأن تفويض الوزراء لإمضاءهم، وذلك تفعيلا لمبدأ لامركز القرار، والذي يهدف إلى منح رؤساء المصالح اللامركزية صلاحيحة الإمضاء أو التأشير على مختلف الوثائق المرتبطة بالمشاريع ذات الطبيعة المحلية، كإجراء مصاحب لدعم سياسة اللامركز الإداري، وتفعيلا لسياسة القرب تلبية لحاجيات المواطنين وباقي الفرقاء المحليين. إن الحديث في هذا الموضوع يحتاج إلى وقت، وإننا على استعداد لنخصص الوقت الملائم الذي يختاره السادة المستشارون المحترمون للتوسع في مثل هذه المواضيع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته الفعالة في هذه الجلسة.

بناء على طلب السيد وزير التشغيل، وبعد موافقة المجلس المقرر عليه، ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول التغطية الصحية، للمستشارين المحترمين السادة : عبد المالك أفرياط، عبد الحميد فاتحي، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الرحيم الرماح، محمد لشكر، محمد دعيدة، حسن أكليم، حسن القاسمي، أحمد العاطفي، العربي حبشي، الصادق الرغوي.

الحكومة على وضع قواعده الأساسية ليوأكب ورشا آخر، وهو الورش الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس في خطابه التاريخي يوم 3 يناير حين إعلانه عن تشكيل لجنة تتكلف بالجهوية الموسعة. فكما يعرف الجميع، فالجهوية الموسعة من شروط نجاحها أن تكون مدعومة، وأن تواكبها سياسة محكمة لعدم التركيز الإداري، والحكومة على استعداد لتتقدم أمام هذا المجلس المقرر، وأمام لجانته بتصورها التام والكامل، سواء لإصلاح الإدارة المغربية أو لسياسة اللاتركيز التي تعتمدها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار

التعقيب.

المستشار السيد جمال بوهير:

شكرا السيد الرئيس.

مع كامل الأسف، السيد الوزير، نلاحظ بأن النظام الإداري الوطني لازالت تطبعه مركزية مفرطة، تتجلى بالأساس في احتفاظ الإدارات المركزية باختصاصات مهمة وبأهم الوسائل المادية والبشرية. وفي هذا الإطار، فإننا لا نفهم في فريق الأصالة والمعاصرة عدم مواكبة الحكومة لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 حول التدبير اللامركز للاستثمار، والتي أعطت المثال في هذا الباب من خلال تفويض الحكومة مجموعة من الاختصاصات لولاة الجهات وتحويلهم سلطة القرار الخاصة بالاستثمار، بل نلاحظ أن هناك تنافرا حقيقيا بين نوايا السلطات العمومية التي تشجع على تفويض السلطة للمصالح الخارجية، وبين تردد الإدارات المركزية في تفويض سلطاتها.

فكيف، السيد الوزير، يمكنكم أن تواكبوا وأن تصاحبوا هذه الإصلاحات، وأنتم تنازلتم عن اختصاصات لها ارتباط وثيق بسلطتكم في اتخاذ القرارات على مستوى ميادين أساسية، قد أدى إلى افتقاد القطاع بشكل نهائي لمهام الإشراف والتحكم بشكل فعلي في التطورات التي يعرفها الجهاز الإداري المغربي، إذ أصبح الوزراء يتخذون مبادرات عدة في مجالات التوظيف والتدبير والتعيينات والتكوين، دون اللجوء إلى الموافقة من المصالح التابعة لكم أو التنسيق معكم، وافتقادكم الحصول على المعلومات الإدارية الدقيقة الضرورية

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد كان من أهم نتائج الحوار الاجتماعي الثلاثي ببلادنا اتفاق الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين والدولة على إقرار التغطية الصحية، وهو ما اعتبرناه جميعا مكسبا حقيقيا تحقق للعمال، غير أن تطبيق هذا المكتسب يعرف نوعا من التعثر بسبب عدم تعميم التصريحات في الصندوق بجميع المأجورين، إذ لم يتجاوز عدد المصرح بهم لحد الآن، رغم المجهودات التي بذلت من طرف الصندوق، إلا 2 مليون و70 ألف.

وحسب ما أعلن عنه أخيرا السيد المدير العام للصندوق أن العدد غير المصرح بهم يصل إلى 2 مليون، في حين أن العدد الحقيقي يتجاوز هذا الرقم بكثير، ويمكننا الإشارة إلى بعض الأمثلة عن بعض القطاعات، نذكر منها:

- قطاع النقل بجميع مكوناته؛
- قطاع البناء الذي يعرف فوضى عارمة؛
- قطاع المطاعم والمقاهي؛
- قطاع التعليم الخصوصي؛
- العاملين بالقطاع التجاري، وغيرهم من جميع شرائح المأجورين.

إذ أن الواجب يفرض أن تعمم التصريحات على جميع المأجورين لكي يستفيدوا من التغطية الصحية، كما أن التأخير في التصريحات يسبب ارتباكا في عملية الاستفادة من التغطية الصحية. لكل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن واقع التغطية الصحية اليوم، وما هو تصوركم لإنصاف الأجراء في هذا المجال حتى يستفيد جميع المأجورين بطبيعة الحال، وحتى يتم وضع للاختلالات التي يعرفها هذا المجال بسبب ما أشرنا إليه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق الفيدرالي على طرحه لهذا السؤال، والتي في الواقع من خلال ما طرحتموه من سؤال الآن، مفروض نحاول عليه من جوج جوانب، كإين الجوانب ديال واقع التصريحات لد الضمان الاجتماعي، وكإين الجانب ديال التغطية الصحية.

نبدأ بالأول ديال التغطية الصحية، يمكن لنا التأكيد أن هاذ السنة والسنة الماضية، وخصوصا في فاتح فبراير 2010، اتخذ واحد القرار تاريخي وجد هام، أي أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قد أصبح يؤمن المؤمنين من خلال توسيع سلة العلاجات إلى ما نسميه العلاجات المتقلبة أو الخارجية، بعد أن بدأ في فاتح مارس 2006 في العلاجات المكلفة والباهظة التي تتطلب الاستشفاء.

ماذا يعني هذا القرار؟ اللي كان في الواقع، كما جاء في سؤالكم السيد المستشار، نتيجة للحوار الاجتماعي، وكذلك واحد الإرادة سياسية قوية ديال الحكومة، والتزام ديالنا أمام مجلسكم الموقر في مخطط عمل وزارة التشغيل والتكوين المهني بالعمل على توسيع التغطية الصحية.

ماذا يعني هذا القرار؟ يعني:

- 1- التحسين من مستوى الولوج للعلاج من المؤمنين ديال الضمان الاجتماعي؛
 - 2- الوقاية أحسن؛
 - 3- العدالة ما بين أجراء القطاع العام وأجراء القطاع الخاص.
- كذلك يجب أن نشير إلى أن هذا الإجراء سيهم حوالي 3 مليون ونصف مؤمن وذوي الحقوق.

جانب ثاني، عندو واحد الأثر على تحسين دخل هؤلاء الأجراء بشكل غير مباشر، فنعطي واحد الرقم، سنة 2009 صرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التغطية الصحية ما يناهز 667 مليون درهم، هاذ السنة ديال 2010: مليار و600 مليون درهم، التي ستصرف كتعويضات للمؤمنين في الضمان الاجتماعي، أظن بأن هذه نقلة جوهرية، وبدون الزيادة في قيمة الاشتراكات، تعلق الأمر بالأجراء أو المشغلين.

الجانب الآخر الذي أشرت إليه، والذي نبذل فيه واحد المجهود، يمكن لنا أن نبرزه أمام مجلسكم الموقر، والذي لازال متواصلا من

طرف جهاز الرقابة للضمان الاجتماعي، بتنسيق كذلك مع جهاز المراقبة والتفتيش ديال جهاز تفتيش الشغل، أننا كنا في سنة 2006: مليون و300 ألف مصرح بهم في الضمان الاجتماعي، نهاية 2009: 2 مليون و330 ألف مصرح به، علما أن الأرقام النهائية ستحصر في المجلس الإداري المقبل ديال الضمان الاجتماعي، وضمن هؤلاء 140 ألف أجير بالقطاع الفلاحي، اللي كنا فيه من قبل لا يتجاوز واحد 30 أو 32 ألف في سنة 2006، هذا مجهود لايد من الإشارة إليه، أكيد لازالت فئات يمكن نتفق معكم السيد المستشار المحترم...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعتقد بأنه ما كاين علاش نذكر بأنه هذا مكسب من المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة، ولكن السؤال الذي يجب أن نطرحه جميعا، ما هو واقع التغطية الصحية اليوم، وخاصة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ لأن أي تغطية صحية فيها ثلاثة مسائل: ما هي سلة العلاجات؟ وما هي النسبة المئوية ديال استرجاع المصاريف؟ وأيضا المدة التي يستغرقها الملف لكي يسترجع المعني بالأمر ما تم صرفه في مجال العلاجات؟

المشكل اللي عندنا اليوم كبير، واحد العدد ديال الأطباء لا يحترمون التسعيرة الوطنية المرجعية، وهذا إشكال، لأن العديد من المنخرطين في الصندوق الضمان الاجتماعي يفاجأ عند استرجاع المصاريف، بأنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار ما تم صرفه وما تقاضاه الطبيب المعالج، وهذا مشكل لحد الساعة راه باقي، على المستوى الإعلامي راه كاين تصريف بأنه راه كايبة تسعيرة وطنية مرجعية، ولكن راه هناك للأسف أن الأجراء متضررين من هذه المسألة، الشيء الذي يتطلب ضرورة الحسم في هذه المسألة والوصول إلى اتفاق مع كل التنظيمات الطبية التي عندها علاقة بالتغطية الصحية.

ثم أيضا، نحن نعرف بأنه عندما بدأت التغطية الصحية الإجبارية بدأت فقط بتغطية مصاريف الأمراض المزمنة والخطيرة، والتي حددت

في 51 مرض، ولكن كل مرض من هذه الأمراض عندو أمراض أخرى اللي يمكن تكون ناجحة عليه، وللأسف أنه لم يكن يتم أخذها بعين الاعتبار.

إذن أنا اليوم أطلب بأن هذه التسعيرة الوطنية المرجعية تحترم، وتكون السرعة في ضبط الملفات، إضافة إلى أنه ماشي غير هذا الشيء، راه العديد ديال الأدوية لا تتم تغطيتها واسترداد المصاريف ديالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد عبد المالك، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار على الملاحظات التي قدمها، بالنسبة للحكامة اليوم داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكانت مناسبة للجنة برلمانية من مجلس المستشارين قامت بزيارة للوقوف عن كتب على نظام الحكامة، اليوم التحمل أي (la prise en charge) 12 ساعة، بالنسبة لأجل التعويض 14 يوم، بعض الخطرات كنوصلو حتى إلى 10 أيام، بالنسبة للمعالجة اليومية ديال الملفات، اليوم تصلنا أكثر من 6000، وتوقع الوصول إلى 7000 ملف يوميا بالنسبة للملفات المرض.

الجانب الأخر اللي طرحته، هو ديال كيفية التدبير مع التسعيرة الوطنية، أكيد أشاطرهم الرأي أن مسألة تدبير التغطية الصحية، وهذا الورش يقتضي مساهمة كافة الفرقاء والمتدخلين، منتجي العلاجات، الأدوية، أطباء، مصحات، إلى غير ذلك.

وفي هذا الصدد، هناك تسعيرة محددة وفق الاتفاقيات التي وقعت، تعلق الأمر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعلق الأمر من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، تعلق الأمر بالوكالة.

أكيد القانون يسمح للوكالة وكذلك لكل المؤسسات التي تدبر التغطية الصحية بإيقاف أي تجاوز، حصل مثلا نعطيك الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي العديد من المصحات، تم إيقاف معها الاتفاقيات التي كانت مبرمة معها، وهنا بالمناسبة، اليوم كاين هناك نقاش وحوار جديد مع نقابة الأطباء، مع منتجي العلاجات، وغيرهم، للاتفاق على نظام جديد للتسعيرة.

أتمنى أن يتحلى الجميع بروح الوطنية الصادقة لإنجاح هذا الورش، واحترام ما يتم الاتفاق عليه والتوقيع عليه من طرف الجميع، لأن جوهر نجاح التغطية الصحية في القضايا التي أترتموها، وهنا نقوم عن طريق سواء الوكالة، تعلق الأمر كذلك بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالعديد من حملات التحسيس مع المركزيات النقابية، مع كذلك...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مشاركته الفعالة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول محاربة التطرف الديني، للمستشارين المحترمين السادة : محمد الأنصاري، محمد السوسي الموساوي، خديجة الزومي، علي قيوح، عبد السلام اللبار، محمد يراعاه السباعي، العربي سديد.
الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
أخواتي المستشارات،
إخواني المستشارين،
السيد الوزير المحترم، لا نشك في الجهود التي ما فتئت وزارتك تبذلها لمحاربة التطرف الديني ومحاربة أو تنظيم المساجد العشوائية، طبقا للتوجهات السامية في هذا المجال لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهذا مشهود له في تشجيع وتثبيت العقيدة الإسلامية ومحاربة كل الدخلاء، وقد لا يخفى عليكم، السيد الوزير، ما عرفته بلادنا مؤخرا من احتراق لمحاولة النيل من ديننا الحنيف.

فرغم الجهود التي تبذلونها من تشجيع وتأييد وتوجيه الأئمة في المساجد، ووضع رهن إشارتهم وسائل تقنية حديثة، فلا زالت ظاهرة التطرف الديني وبناء المساجد العشوائية التي تستغل من طرف جمعيات أو ما يسمى بمحسنين لأغراض خارجة تماما عن مبادئ ديننا الحنيف. فما هي، السيد الوزير، الإجراءات والاجتهادات التي ألفناها من هذه الحكومة للحد من هذه الظاهرة، ظاهرة بناء المساجد العشوائية، وظاهرة التطرف الديني، التي تودون أو ستحاولون التصدي لمثل هذه الإجراءات، رغم أنني أتمنى كذلك أن وزارة الأوقاف يجب أن تخرج

من قوقعتها للارتباط بالمتجمع في جميع مظاهره : أمام المدارس، في كل التجمعات، لزرع الثقة وتحسيس المواطن بخطورة الخرق الديني، التي ما فتئ خصوم الإسلام يدخلونه أو يدخلونه إلى بلدنا الحبيب.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمت،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال وعلى التشجيع وعلى التنويه، وأقول لكم سيدي المستشار بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي آلية لتدبير شأن معين هو الشأن الديني، الذي يقوم في عين المكان وفي جميع أنحاء المغرب هو الإمام، هو العالم، هو الواعظ، ونحن مع هذه الهيئة، هيئة القيميين الدينيين، ابتداء من العلماء إلى الوعاظ والأئمة، نقوم بما ينبغي لتأطير أحسن كما تتبعون وتتبع جميع المواطنين والمواطنات.

عندما نتكلم عن التطرف الديني، لا بد أن نجلس لكي نميز فيه بين أنواع، فهتمت أنكم تقصدون بعضها، ليس التطرف الديني هو أن يقول شخص من منبر رسمي في مسجد أو في مكان عمومي أو من آلة إعلامية أمرا يسير ضد ثوابتنا، هذا لم يعد مقبولا وغير مقبول وغير جار، تقع هفوات أسبأها في نقص العلم أو نقص الدراية أو نقص فهم علاقة السياسة بالدين أو غير ذلك، تداركها المجالس العلمية، ونحن لا تفوتنا أية شاذة ولا فادة فيما يجري في هذا الموضوع، ومحتا جون إلى تعاونكم جميعا.

فيما يتعلق بربط هذا الموضوع بالمساجد العشوائية، هنالك سجل وطني للمساجد، بلغنا فيه لأماكن إقامة الشعائر لأن هي أوسع من المساجد، بلغنا في إحصائها لحد الآن 49 ألف بمقتضى قرار 3 مارس 2006، ونحن نفتحص الشروط، لا من حيث المضمون ولا من حيث التأطير فيما يتعلق بهذه الأماكن، وعلى وشك الانتهاء منها بالوسائل العصرية التي نستعملها لذلك، وحبذا لو أنكم تعينون لنا أو ترسلوا إلينا تقريرا عن شيء معين يقوم بهذا النوع من التطرف أو ذاك لكي نعالجه معالجة معينة، لأن الكلام عن التطرف في الدين عامة في

المغرب قد يغري بعض الناس الذين تراجعوا لكي يعودوا إلى تطرفهم،
وأعتمد على تعاونكم في هذا الباب، ونحن مستعدون للدخول في
تفاصيله.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضلي
الأستاذة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم، لا نشك طبعاً فيما تبدلونه
من جهود من أجل محاربة التطرف الديني، كما قال زميلي، فهناك
مجموعة من الجهود في الأماكن وفي أماكن إقامة الشعائر الدينية،
لكن هناك مشكل آخر يجعلنا ندق نفوس الخطر، فهناك التطرف
الديني، وهناك التنصير أو التبشير، إذن ديننا الحنيف الوسطي المالكي
الذي هو دين التسامح والدين المنفتح والمتفتح على جميع الأديان، الآن
أصبح مستهدفاً، إما بتطرف ديني، بمغالاة دينية، يؤدي إلى أحداث
مأساوية كما شهدنا سابقاً أو في ترك المجال لغيراء يحملون دعوات
تبشيرية تنصيرية، ودائماً السيد الوزيري يستغلون الأمية ونسبتها الكبيرة،
يستغلون المشاشة الاجتماعية، يستغلون الفقر، إذن هذه الأشياء كلها
تجعلنا مرتعاً لتطرف أو إلى انحراف وتمييع دينيين.

نعم لكم الحق وكامل الحق أن جميع مكونات المجتمع المغربي، يجب
أن تنسجم وأن تتكامل فيما بينها من أجل حماية ديننا الحنيف، البعيد
عن المغالاة وكذا البعيد عن التمييع.

يجب أن نصون ديننا من خلال المنتخبين المحليين والإقليميين
والوطنيين وبالغرفتين الدستوريتين وبالحكومة، ولكن كذلك بإعداد
المرأة ولاسيما في العالم القروي، نحن ننوه طبعاً بإدماج المرأة في الحقل
الديني كما نرى م وُحراً، ولكن لا بد من تأطير المرأة في القرى، في
الأحياء الهامشية، حيث يوجد كل ما يمكن أن يكون قنابل موقوتة
ضد الاعتدال الديني، لكن نحن نعول على أن هذا المشكل ليس مشكل
فقط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، هو مشكل المجتمع المغربي
ومشكل الحكومة في كليتها، يجب على الحكومة أن تضع إستراتيجية،
في نظرنا كفريق استقلالي، من أجل الرفع من مستوى العيش من أجل
عيش كريم لأن العيش الكريم والتأطير جديران بحماية ديننا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

الذي تعمل عليه الهيئة، هيئة القيميين الدينين، وفي خدمتهم وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية، هو الوقاية وتحصين الثوابت وتقوية
الإيمان، تقوية المناعة الدينية التي هي في نفس الوقت مناعة وطنية.
فيما يتعلق بعمل الأجانب، أعطوني فرصة لأقول ما يلي: لا ينبغي
أن تسأل عنه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لأن الأمر لا يتعلق
بالعمل في أماكن العبادة، ينبغي أن تسأل عنه وزارة الداخلية، وزارة
الداخلية هي الموكول إليها مسألة الجمعيات، أما وزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية فهي في خدمة القيميين الدينين لتحصين مناعة
الأمة وتقوية إيمانها والتزامها بالثوابت.

وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

إذن السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير الأوقاف
والشؤون الإسلامية حول التدابير الاستعجالية للحفاظ على المساجد
العتيقة، للمستشارين المحترمين السادة توفيق كميل، العلمي التازي،
خيري بلخير، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الرحيم
عماني، عبد الله ال غوتي، محمد القلوي، عبد الواحد الشاعر، لحبيب
لعلج، محمد مفيد، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المبروح،
لحسن بيجديكن، لحسن العواني، لحسن عباد، حسن سيلغوة، حسن
عكاشة، عبد المالك لعرج، احمد أبرجي، محمد أمزال.
الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد كان حادث انهيار صومعة مسجد اخناثة بنت بكار بمدينة
مكناس التاريخية حدثا مأساويا بكل المقاييس، حيث خلف 41 قتيلا
وعشرات الجرحى، الشيء الذي ترك استياء كبيرا في صفوف الساكنة
والمواطنين عموما، مما جعلهم يخرجون في تظاهرات كبيرة منددين
ومستنكرين لما أسفر عنه هذا الحدث الأليم والكارثي.

إلا أنه، السيد الوزير، لا يمكن أن ننفي المسؤولية التقصيرية
للمسؤولين عن تدبير الشأن الديني، خصوصا إذا ما علمنا بأن الساكنة
كانت في وقت سابق قد نهت الوزارة الوصية والسلطات المحلية
والإقليمية والجهوية إلى الحالة المتردية للمسجد ووضعته المهترئة،
حيث قدمت عريضة موقعة من طرف سكان الحي إلى المسؤولين
المعنيين، تخبرهم فيها بضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لإنقاذ
المسجد من الانهيار.

ومن هنا يبدو، ومع كامل الأسف، أن الإهمال وعدم أخذ
الموضوع بالجدية المطلوبة جعل الكارثة تأخذ منحى آخر، يتجه نحو
تحديد المسؤوليات في هذا الباب.

لذا نسئلكم، السيد الوزير، أين وصلت التحقيقات في فاجعة
مسجد اخناثة بنت بكار؟ وما هي التدابير الاستعجالية التي قمتم بها
من أجل الحفاظ على المساجد العتيقة ببلادنا؟
وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق بقضية مسؤولية مسؤول عن قضية سقوط صومعة
البردعيين وما نتج عنها من فاجعة، هذا من أمر القضاء، وليس من أمر
أحد، والقضاء لم يقل بعد ما يقرر أن يقوله في الوقت الذي يريد أن
يقوله.

في كتاب الروض الهتون في تاريخ مكناسة الزيتون لابن غازي،
كبير علماء مكناس، حديث عن ازدهار مكناس في عهد المرينيين،
ويعقب ويقول: غير أنه وقع أن صاعقة سقطت على صومعة المسجد
الأعظم فهدتها، وكان ذلك في وقت صلاة العصر، فمات فيها سبعة
أشخاص، وما لبث أهل اليسار - بمعنى الذين عندهم المال - أن قاموا

بإصلاح المسجد، طبعاً هذا وقت المسؤوليات، لم يعد وقت القدر
بالنسبة لبعض الناس، فلنساءل وتساءل ونحقق من هو المسؤول؟
وتساءل هل كانت هنالك عريضة فعلا؟ سيثبت هذا القضاء، هل
هنالك تعاون من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؟
السيد المستشار المحترم،

المساجد العتيقة الكبرى كلها رمت، والمساجد التي تحتاج إلى
الإصلاح أصلحت، ولعلكم في حاجة الآن إلى أن تعرفوا أو أن
تستعملوا معرفة أن اللجان قامت لحد الآن بافتحاص
15900 مسجد، وان 7% منها قد أغلقت كلياً على سبيل
الاحتياط، وأن عدد المساجد المغلقة جزئياً هي 2%، وأن طلبات
إجراء الخبرة التقنية بالنسبة لـ 1080: 7%، وأن الهدم وإعادة البناء
قد تقرر بالنسبة لـ 251 مسجداً.

وحتى لا يظل بعض الناس في بعض المراكز على الخصوص
محرومين من المساجد، فقد بادرننا قبل الوصول إلى نتائج الإحصاء،
وقبل الحصول على الإمكانيات الاستعجالية الخصوصية الاستثنائية، التي
ينبغي أن تخصص لهذه المسألة الوطنية، تتعدى ميزانية الأوقاف
والميزانية العامة المعطاة للأوقاف، فإننا نبادر باستدراك ما يمكن
استدراكه.

وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، التعقيب.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكراً، السيد الوزير، على الإيضاحات التي جنتم بها، ولكن،
السيد الوزير، السؤال: هل كنا ننتظر سقوط صومعة مسجد، أو انهيار
مسجد آخر، والتضحية بأرواح عشرات أو مئات المواطنين، لكي
ننهض بمعاينة وتبوع المساجد العتيقة، وتشكيل لجن جهوية وإقليمية
للقيام بالمراقبة، وإغلاق العديد منها في مجموعة من المدن؟
هذا، وفي إطار الحكامة الجيدة، وترشيد الوقت، سيكون مجدياً أن
تتكلف وزارتك بما هو حقل ديني داخل في إطار مهمتكم الأساسية.
وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، السؤال ديا لكم في غاية الأهمية، هل كان ينبغي أن ننتظر؟ لم ننتظر، عندما تقرر إحداث سجل وطني للمساجد 2006، أحصينا 640، وقدرنا أن كلفتها هي 45 مليار سنتيم، طبعاً لم نحصل عليها، ولكن غلقنا اللي هما خصهم يتغلقوا، هي 78، 67 منها بمبادرة الوزارة و 11 بمبادرة السلطات العمومية البلدية الموكل لها وحدها قانونياً.

طبعاً، سيدي المستشار، نحن ننتظر لتقع، كما ينتظر العالم وقوع الحروب العالمية لكي يخرج العالم من مرحلة إلى أخرى ... مسألة المساجد، كانت مسألة أمة، مسألة الجماعة، مسألة الحومة، الآن سنتقل إلى مسألة الدولة، الدولة أعطت أهمية للمضمون في المساجد، وبادرنا به، أما تكاليف 2% من القيمة سنوياً، من قيمة العقار، فهذا ما ننتظره الآن، لذلك معكم سندخل قانونياً في مرحلة تتضح فيها المسؤوليات، وترصد فيها الوسائل.

وشكراً لكم، ولكن لا تظلمونا كثيراً، لأن ذلك يضرنا في عيون الناس، وإذا ضرنا فإنه سيضركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية. السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير حول التدابير المتخذة لتقويم الاختلالات التي كشف عنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، العربي حربوش، عبد الرحيم الزمزمي، جناح عبد العزيز، أحمد الرحموني، الحسن أكوجكال، محمد الزعيم، حسن الغزوي، عبد المولى حمري، محمد عذاب الزغاري، أحمد حاجي.

الكلمة للسيد أعمو، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، هذا السؤال الذي بين أيديكم ورفع إليكم بالضبط يوم 24 نونبر 2008، مضت على هذا السؤال ما يزيد عن سنة ونصف تقريباً، وكنا ننتظر الجواب، لأنه دواعي رفع السؤال في

2008 يرجع إلى تقرير مجلس الأعلى للحسابات 2006، الذي بدأ يشتغل ويشير الانتباه، وبالخصوص العروض التي قدمها السيد الرئيس الأول بمناسبة مناقشة القوانين المالية لسنة 2007-2008، ثم جاء تقرير 2008 الذي هو الآن بصدده، ليؤكد استفحال الخروقات والإخلالات التي تم تنفيذ القوانين المرتبطة بالمالية العمومية.

السيد الوزير،

نذكر بأن المجلس الأعلى للحسابات كمؤسسة دستورية، له ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويذلل مساعي مساعدته للبرلمان وللحكومة في نطاق اختصاص كل واحد منهما.

نحن كبرلمان، ومن اختصاصنا مراقبة الحكومة، ومن جملة مقدمة ما يجب على الحكومة هو احترام أو التجاوب والتناغم مع معايير، لم أقل أحكام، على الأقل تقارير المحكمة العليا للمالية أو المجلس الأعلى للمالية.

أذكر كذلك بأن وظائف المحاكم المالية تعطي بشكل جلي مدى ممارسة رقابة مندمجة وإقامة أفضل لتوازن في مسؤوليات الخاضعين للرقابة، والوصول بالتالي إلى نظام عقوبات ومتابعات أكثر عدلاً وإنصافاً لمن يخرق القانون.

أذكر كذلك بأن المجلس الأعلى للحسابات يراقب الرقابة القضائية، ويسعى إلى المراقبة في التسيير، هذه مهام ذات ثقل كبير على المستوى الدستوري، تمه بالدرجة الأولى عمل الحكومة. أحد الأمرين، السيد الوزير، لا بد أن نجيبونا، إما أن برنامج الحكومة الآن وضخامة مشاريعها يتطلب قوانين جديدة وتدابير وإجراءات لتساير الاستعجال والمرونة والتفعيل إلخ ... وقوانين اليوم الحالية تحتاج إلى المراجعة، ما هو برنامجكم في هذه المسألة؟

يا إما مسألة خطيرة، وهو أن هناك مراكز وعقليات لا تسترشد بالقانون، بل تتحدى القانون و تستعمل مقارنة المظلات والمحسوبيات وتحدي القانون والإباحة في المال العام، مسائل خطيرة.

نحن نعترض بالمحاكم المالية وبالخصوص المجلس الأعلى للحسابات، ونعترض بهذه التقارير، ولكن عدم التجاوب معها يؤدي إلى إحداث خلل كبير في العلاقات المؤسساتية، وبالخصوص لما يتعلق الأمر بالعلاقات بين المؤسسات الدستورية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد صلاح الدين مزور وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، والملاحظة للحكومة ليست مسؤولة على برمجة الأسئلة الشفوية، إذا كان تأخر سنة ونصف فهناك أسباب خارجه عن برمجة الحكومة لهذه المواضيع، علما بأن هذا الموضوع هو موضوع الساعة، إذن جاء في وقته كذلك.

الملاحظة الثانية، هو أنه بالفعل ما يمكن لنا إلا أن نهنئ أنفسنا على أن مؤسسات المراقبة تشتغل، وتقوم بدورها و بمهامها، وأن التقارير تضع نقاش عمومي اليوم على مستوى المؤسسات، مؤسسة البرلمان وكذلك على مستوى تتبع الرأي العام والصحافة الوطنية، وهذه كلها إيجابيات في اتجاه خلق ثقافة المراقبة، ماشي المراقبة غير الداخلية، لكن كذلك المراقبة الخارجية، وهذا بالطبع ما يمكن لو إلا أن يكون له تأثير على تدبير الشأن العام، وعلى تدبير كل مرافق الدولة.

بالطبع التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات اليوم في نوعيتها تحسنت كثيرا، وبدأت تتوجه إلى نقط جد دقيقة في التدبير، اللي بالطبع الهدف من ورائه هو البحث عن وسائل تحسين الأداء، ما يسمى بالاختلالات فيه جوانب، هناك الجوانب المرتبطة بعدم احترام المساطر، ما نتساوش بأنه خرجنا من المراقبة القبلية، ودخلنا للمراقبة البعدية، بمعنى أنه ذاك الفيلتر اللي كان في الأول، قلنا بأنه فيلتر ثقيل، وما كيسمحش مرافق الدولة باش تشتغل بالفعالية اللي خصها تشتغل بها، وما كئسمحش للمؤسسات باش تتحمل المسؤولية ديالها في التدبير، لأن الأداء بمراقبة قبلية أداء ناقص وناقص جدا.

إذن احنا في مرحلة انتقالية، ثقافة المراقبة تمر من القبل إلى البعد، وعندما نتكلم عن المراقبة البعدية، هناك ضوابط جديدة بدأنا ندخل في التحكم فيها، بالنسبة للحكومة كئشوفو التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، السؤال اللي كئيطرح واش كئشوفو كذلك الجواب ديال المؤسسات على التقارير، لأنه هاذ الشيء هذا خصو يكون فيه توازن، خصنا كئشوفو كذلك الأجوبة التي تقدم من طرف المؤسسات لتقارير المجلس الأعلى للحسابات لأنها ليست قرآن منزل، هناك قراءة انطلاقا من تقييم لقوانين ومساطر، لكن التدبير العملي يختلف عن المساطر،

باش نعرفو بأنه ما خصناش نجسو ذاك الشيء في واحد الإطار الذي يؤدي إلى نوع من الاختناق، الدور ديالنا أشنو هو؟ أولا على مستوى المؤسسات العمومية، كئتبغو كل الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، واش قدامها كايين برنامج تأهيلي اللي يتم تفعيله، ملي كئكونو كئناقشو الميزانية مع المؤسسات العمومية، هذه المسائل كلها نتطرق إليه.

كايين المجلس الإدارية، وهنا دور المجلس الإداري ة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في هيكلته وفي تشكيلته وفي دور المجلس الإدارية، علما بأنه على مستوى المجلس الإدارية هناك لجان للمراقبة، لجنة الاستراتيجية، اللجنة المرتبطة بالاستثمارات، هذه لجان يجب أن تلعب دورها فيما يخص مواكبة ومصاحبة التدبير العام للمؤسسة، إذن كايين هناك مجموعة ديال الملاحظات نأخذها بعين الاعتبار، مشروع القانون المنظم لقانون المالية أحد بعين الاعتبار مجموعة من الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات التي ستدرج في إطار هاذ الإصلاح الذي سنقوم به.

إذن ما نعطيوهش أكثر من الحجم ديالو، وما نعطيوهش أقل من الحجم ديالو، ما يمكنناش نقولو بأنه فين ما يخرج شي تقرير أنه هناك تجاوزات، أن هناك اختلالات، أن هناك سرقات، كايين مراقبة خصنا نتعلمو كيفاش نتعاملو معها، ولكن خصنا كئشوفو كذلك ما هي أجوبة المؤسسات؟ كيف تتجاوب مع هذه الأشياء؟ وكيف الحكومة تعمل على تحسين الم ساطر وتحسين الأداء بالنسبة للمرافق العمومية بشكل عام؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أحيي فيكم روح التحليل العملي الواضح، بالخصوص لما أترتم رسالة ثقافة المراقبة، التي يجب إنمائها وتطويرها في مجال ممارسة الشأن العام، صحيح.

لكن الذي أريد أن أنبه إليه هو أنه لا تكفي ثقافة المراقبة إذا لم تكن هناك ثقافة المساءلة، وهما شيان متلازمان لا يفترقان، وهما اللي تيعطي النجاعة لمعنى المراقبة، إنما المشكل هو أن لنا مؤسسة دستورية،

المادة 99 من القانون المنظم للمحاكم المالية، صريح في أن هناك أجل لوضع التقرير السنوي، هذا التقرير يخص يتوضع مع ملاحظات، على الحكومة والإدارات أن تجيب داخل 30 يوم، التقرير ديال 2008 اللي احنا بين أيدينا الآن يتضمن الأجوبة التي توصلت بها، ولكن الخلاصات النهائية هي خلاصات نهائية، لأن هذه محكمة تعطي القرار النهائي، لا يجوز بأي وجه من الوجوه أن نقول أن رأيها ليس قرآنا منزلا، وأما قابلة أن تكون خطأ، أبدا هذا الهروب من المسؤولية. قيل هذا في جهة من الجهات لما أهنت تقارير قضاة بشكل... ولا أحد يستحمل هذا، ولا نريد أن تتكرر هذه المسائل، هذه المجالس بجرأة كبيرة تتجهد، علينا أن نستمع إليها، وأن نعمل على تجاوز أو إيجاد الحلول لهذه... صحيح على أن في مجال التدبير هناك حالات طوارئ، هناك حالات المخاطر، كل هذا ورد في هذا التقرير.

الغريب في الأمر أن ثقافة تجاوز القانون، تفرض حتى في مقاربة العمل باللجان وضع تقارير، كثير من أحكام المحاكم في إطار التأديب المتعلق بالميزانية تصدر على المهندسين وعلى الأعوان في الجماعات المحلية وغيرها بسبب دفعهم وإلزامهم إلى قبول الأمر الواقع بدون حماية بالحاضر لإبراز ظرفية الطوارئ والمخاطر المحدقة، هذا حل في حد ذاته في التدبير.

فلذلك أظن أن المرحلة الآن وصلنا إلى ضرورة أن تبذل الحكومة الجهود لوقف هذا الخلل وإرجاع الأمور إلى نصابها بالشكل الذي يجعل المؤسسة المراقبة، مع العلم على أن المجلس الأعلى للحسابات يشارك ويصدر تجربته بشكل عالي جدا، ويدبر في مجال مؤسسات المراقبة على الصعيد الدولي، لا يجوز أن تكون لدينا هذه الكفاءات وهذه القوة ولا نستفيد منها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

هو في الواقع قلنا نفس الشيء بطريقة مختلفة، اللي كاين هو أنه عندنا مؤسسة تقوم بواجبها، خصنا نحسنو الأداء ديال التعامل مع هذه المؤسسة والخلاصات التي تخرج بها المؤسسة، على مستوى الحكومة هناك وعي متزايد بأن التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات يجب أن تؤخذ بالأهمية التي يستوجب أن تؤخذ بها، ولي اليقين أن هاذ الثقافة

التي تتطور اليوم غادي تؤدي إلى أنه على مستوى مجموعة ديال الاختلالات، لأن الاختلالات بعض المرات مرتبطة كما قلنا بالتدبير، احنا الحل اللي خصنا نجيبوه، هما الحل ول لهذه المشاكل اللي كتأدي بالمديرين باش يقوموا بهاذ الاختلالات، ماشي مرتبط بالاختلالات التي نتكلم عليها والتي موجودة في بعض المؤسسات.

لكن كنتكلمو على بعض الملاحظات اللي كيحي بها التقارير، والتي كتفرض علينا أنه على مستوى فيما يخص مثلا الصفقات (les marchés)، وهاذ المسائل هاذي كلها احنا غادين وكتتقدمو باش نعيدو ذاك الأشياء والأسباب أو المسببات اللي تؤدي لهذا النوع من الملاحظات، لأنه إلى ما غيرتهاش نفس الملاحظات ستأتي كل سنة لأن الواقع التدبيري والحجم اللي وصلته المؤسسات العمومية اليوم، ونعرفو بأنه المؤسسات العمومية ما بقاتش مؤسسات اللي الدولة تؤدي عليها، هي اللي ولات كتجيب مردودية للدولة، إذن كاين هناك تغيير، هناك تحول، مؤسسات الدولة وصلت ل 100 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار، إذن هذا يفرض علينا أنه على مستوى وسائل المواكبة وتسهيل المساطر، مع التدقيق في كل الأشياء التي يجب التدقيق فيها، يجب أن نكون في مستوى هذا التحول الذي تعيشه الخدمة العمومية بشكل عام، والمؤسسات العمومية بشكل خاص. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تداعيات الأزمة العالمية، للمستشارين المحترمين: السيدة زبيدة بوعباد، حفيظ وشاك، لطيفة الزيواني، عبد الرحمان أشن، دحمان الدرهم، عمر مورو، أبو بكر أعبيد، محمد علمي، بوشعيب هلاي، على سالم الشكاف، محمد الصمدي، عبد الوهاب بلفقيه، امبارك النفاوي، المصطفى هيبه، حماني أمحزون.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

بناقص 9%، قطاع الإلكترونيك اللي كان في ناقص 45%، وانتهى كذلك بمستوى ديال 9 أو 10%، قطاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج كان في ناقص 15 كملنا بناقص 5.

إذن مجموعة من التدابير اللي اخذناها، واللي ركزنا فيها على ثلاثة النقط أساسية:

قلنا أولا مخصناش هاذ الأزمة تؤدي إلى فقدان مناصب شغل، وجا الدعم ديال الدولة للحد من هاذ التأثير، واكبتها بتدبير مرتبط بالتكوين، لأنه قلنا الطلب غادي يرجع ومخصش ذاك الناس اللي غادي يخدموا أقل ساعات يضيعوا، إذن، مولت الدولة 100% ديال التكوين باش تواكب القطاع ديال التشغيل، لأنه كان أساسي بالنسبة لنا.

النقطة الثانية، قلنا بأنه ما يمكنش للأبنك في الخوف المرتبط بالأزمة أنها توقف بالنسبة للمقاولات التمويل، وضعنا ميكانيزمات الضمان بالنسبة للتمويل، والحمد لله الأبنك لعبت الدور دياها، وما كانش تراجع بخصوص تمويل المقاولات.

قلنا بأنه المقاولات ما خصهاش توقف فيما يخص البحث عن الأسواق والزبناء، ومولنا كل العمليات التجارية بالنسبة للمقاولات، هاذ هي 2009، وهكذا باش حلينا المشكل ديال 2009، واستمرينا بالنسبة للسته أشهر ديال هاذ السنة هاذي.

التحول اللي كاين هاذ السنة، والخطاب اللي كنحملوه والتوجه اللي كنعملو عليه، قلنا بأنه ما يمكن ش المنطق اللي كيتحكم في 2009 هو اللي غادي يتحكم في 2010، ركزنا أساسا على دعم التصدير، ودعم التصدير هو الخطة الأساسية اللي غادية فيها الحكومة في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية مع القطاعات الموجهة نحو التصدير. وباش منغلطوش، باش نعرفو كل سنة فين الهدف ديالنا وفين خصو يمشي، القوة ديالنا خصها تمشي إلى دعم التصدير والميكانيزمات والآليات المواكبة اللي غادي توضع، كلها ميكانيزمات مرتبطة بهذا التوجه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل.

لقد عرف الموسم الفلاحي الفارط محصولا قياسيا، إذ بلغ 102 مليون قنطار من الحبوب، الأمر الذي خلق ارتياحا لدى المواطنين، ولاسيما الفلاحين منهم، كما أننا نسجل بنفس المناسبة انخفاض أسعار المواد الأولية، وفي مقدمتها سعر البترول مقارنة مع الموسم الفارط.

إلا أنه، وفي نفس السياق، لازالت بلادنا تعاني كباقي الدول من تداعيات الأزمة العالمية، ولعل أبرز انعكاساتها السلبية على الاقتصاد المغربي تتجلى في انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات المغربية، وتراجع عائدات السياحة، وتناقص تحويلات العمال المغاربة بالخارج، وانخفاض الاستثمارات الخارجية، مع ما يرافق ذلك من تأثير وخيم على سوق الشغل بالمقام الأول، وعلى التنمية المنشودة عموما. لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها لمواجهة الوضعية الاقتصادية والمالية الحالية حتى تتمكن بلادنا من كسب الرهانات المطروحة عليها وضمان قدرة شرائية كافية للمواطنين لمواجهة المعيش اليومي ومستلزماته. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدة والسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، سؤال شهر أكتوبر من السنة الماضية، وأتأسف لكون أنه نجيب على أسئلة كان عندها يعني الدقة دياها في الوقت اللي تحطات، لكن نحاولو ربطها بما يجري اليوم، كنعتمد بأنه السؤال لازال في جوهره مرتبطا بمستوى الاقتصاد العالمي وتحولات الاقتصاد العالمي.

تبعنا كلنا ما جرى في 2009، اخذنا تدابير، تدابير منها هيكلية، ومنها الاستعجالية المرتبطة بالظرافية، هاذ التدابير لعبت الدور نسبيا في الحد من آثار الأزمة، أساسا بالنسبة للقطاعات المرتبطة بالتصدير.

الأرقام أكدت أن الاختيارات اللي درناها كانت اختيارات صائبة، بحكم أنه في القطاعات الأساسية اللي بدأت في سنة 2009 بوتيرة تراجع خطيرة وكبيرة جدا، بما فيها قطاع السياحة اللي كان تراجع في الثلاث أشهر الأولى ب 22%، ومن هاذ السنة ناقص 5,3%، قطاع أجزاء السيارات اللي كان ناقص 42%، كمل

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، فعلا يتضح على أن فعلا الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية فعلا قامت بمجهود جبار من أجل الإحاطة بمهاذ الأزمة، والمغرب ما يكونش متأثر بصفة مباشرة، وخاصة على أن المغرب ما عندوش ارتباطات بالأسواق المالية، لأن البورصة نتاعنا ما عندهاش ارتباط، مكاينش مستثمرين أجانب اللي هم متورطين، إذن الحمد لله.

ولكن مع ذلك تنلاحظو، السيد الوزير، على أنه كايينة أزمة حاليا، كايينة أزمة في العقار، كايينة أزمة يعني في النسيج، كايينة أزمة في عدة قطاعات، وهذا الشي اللي جعل على أنه ينعكس شيئا ما، وأدى إلى الانكماش في الاقتصاد الوطني، وبالتالي أثر على الأبنك المغربية اللي قلتو على أنكم وضعتو لها ميكانيزمات إلى غير ذلك.

هاذ الأبنك المغربية حاليا، اللي السيولة ديالها نقصت بواحد الشكل كبير، التسيقات اللي تيعطي بنك المغرب تتكون تقريبا أسبوعيا واحد 20.3 مليار، ولكن السنة الفارطة كانت التسيقات في حدود 16 مليار، يعني هذا انكماش كبير، وهذا كيوثر على الاستثمار بصفة عامة، ويؤثر كذلك على طريقة منح القروض، لأن هاذ الشي جعل على أن الأبنك تكون متشددة أكثر في منح القروض، خاصة القطاع البنكي وقطاع السكن إلى غير ذلك.

ه اذ الشي كلو كذلك تيأدي لتقليص الودائع ديال الزبناء بصفة عامة تقلصت، الادخار تقلص، هاد الشي كلو رغم أن هاذ الميكانيزمات اللي قلتيو فعلا واللي كانت عندها النجاعة ديالها، ولكن ما وصلاتش لذاك المستوى اللي هو مرغوب فيه.

كذلك بالنسبة للقضية الثانية اللي أشرتتم له وهي الصادرات، أنكم عملتو من أجل إنعاش الصادرات، وهاذ السنة الهاجس الأساسي وهو الصادرات، مع الأسف الصادرات في المغرب راه كارثة، واش عندنا شي إدارة مسؤولة على هاذ الصادرات أو لا؟ أننا حاليا عندنا المتدخلين كتار، عندنا (Maroc Export)، وعندنا (CNPE)، عندنا (OCDE)، عندنا دار الصانع، كلها متدخلين، زائد الوزارة.

الآن الحكومات اللي كتبغني ترتقي بمهاذ القطاع كتخلق وكالات، وكالات نتاع الصادرات باش يكون مخاطب واحد، يعني هذا جانب اللي خص الحكومة تنكب عليه، لأن الصانع بكل صراحة راه وضعية كارثية، نعطي الصادرات غير كما شرتيو على أن السؤال طرحناه في

أكتوبر، يعني غير في التسعة أشهر الأولى ديال 2009 مقارنة مع 2008، الخضر تراجع ب 35%، الفواكه ب 29%، الأسلاك الكهربائية ب 48%، الإلكترونيك ب 29%، هاذ الشي أدى إلى تفاقم العجز التجاري بواحد الشكل كبير، أدى للغلاء نتاع المعيشة، مطيشة ولات عندنا ب 20 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لا غير باش يكون عندنا رؤية متوازنة، كيفاش تكون رؤية متوازنة؟ مكندافعش أنا، أولا المعطيات الرقمية ديال الثلاث أشهر الأولى لهاذ السنة، كايين السياحة تزايدت ب 18%، كايين التحويلات تقريبا 9 أو 10%، كايين الصادرات ديال الأسماك 18% باش تزايدت.

التراجع فين كايين؟ كايين في الخضر بحكم مطيشة، كايين تراجع، ولكن في الوقع كايين مستوى الصادرات في نفس المستوى ديال السنة الماضية، بالنسبة للخضر الفواكه تزايدت، إذن الق طاع ديال النسيج والألبسة تراجع، في الثلاثة أشهر الأولى تراجع، هذا القطاع اللي كيعاني خلافا لما تم السنة الماضية، وكنا نتنتظر أنه السنة الماضية يكون التأثير أكثر، لكن هذه السنة هاذي كايين تحول، كايين دراسات، كايين اقتراحات ديال تدابير لمواكبة هذا القطاع، لكن ال لي ابغينا نعرفو هو أنه راه كايين توازن بين الأشياء، كايين قطاعات اللي الحمد لله عاود اعطت الانطلاقة ديالها، كايين قطاعات اليوم اللي كتعاني غادي نواكبوها.

الالتزام اللي اخذيناها احنا، واللي كتنقلو لكل الممثلين : شوفوا أشنو هما الأدوات العملية واحنا مستعدين نشت غلو معكم، على الأدوات العملية كما اشتغلنا العام الآخر، باش نتجاوزو المرحلة ديال 2010، 2009 الحمد لله دوزناها نسيبا بسلام، 2010 يجب أن نستفيد من الطلب الخارجي، لأنه كلشي غادي يمشي للأسواق، ذاك الشوية اللي تزايد كلشي غادي يمشي يتضارب عليه، إذن احنا ما غاديش نجلسو نتفرجو، خصنا نلقاو الآليات باش نمشيو ناخذو القسط ديالنا اللي غادي يسمح أنه بالنسبة للصادرات ديالنا، كيفما كانت الوضعية ديالها وكيفما كان المتدخلين أنه ما نكونوش على هامش ما

يجري، لأنه الانتظار تؤدي الفاتورة ديالو، المبادرة كتعطيك مردودية، وهذه هي الثقافة اللي كنهحاولو باش نمشيو فيها جميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير المالية حول المخطط

التمويلي للحد من انعكاسات الأزمة على قطاع السكن، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعباد، مولاي الحسن طالب، عبد ال رحمن أشن، عمر مورو، دحمان الدرهم، المصطفى الهبية، حفيظ وشاط، لطيفة الزيواني، محمد نقاذ، محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، مبارك النفاوي، أحمد الدرهم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين، تفضل.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواني إخواني المستشارين،

من خلال دراستنا لمشروع قانون المالية لسنة 2010، تبين لنا أنكم قمتم بالرفع من سقف الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على الشقق الاقتصادية والاجتماعية من حدود 200 ألف درهم إلى 300 ألف درهم، وهذا إجراء جد مهم لمساعدة المواطنين على الاستفادة من هذا النوع من السكن، وتخفيف العبء الضريبي على شريحة واسعة من الراغبين في امتلاك السكن الاقتصادي.

إلا أن الملاحظ أن هناك قلة من المنعشين العقاريين الذين ينتجون هذا النوع من السكن، كما أن الأزمة الحالية التي يعرفها هذا القطاع تسبب في توقف بناء الشقق الاقتصادية والفخمة حاليا على حد سواء.

ولتحفيز الإقبال على إنعاش السكن الاقتصادي وحث المنعشين العقاريين على هذه العملية، ألا ترون أنه من المستحسن الرفع من سقف الشقق الغير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة إلى حدود 500 ألف درهم ولو بشكل ظرفي ليزيد الإقبال على اقتناء هذا النوع من الشقق، وتمكين المنعشين العقاريين من تسويقها بعد أن يتم تخفيف

العبء الضريبي على المواطنين الراغبين في امتلاك هذا النوع من السكن؟

لذا نسألكم، السيد الوزير، هل لدى وزارتك مخطط تمويلي للحد من انعكاسات الأزمة على هذا القطاع؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

مخطط الوزارة: الوزارة كتقوم بدور المواكبة، المواكبة القطاعية، القطاعات تبلور التصور، تعبر عن حاجيات مرتبطة باستراتيجيات ومرتبطة بالتزام الحكومة، بالنسبة لقطاع السكن ثلاث ميكانيزمات اللي تفعلت، الميكانيزم ديال الضمان اللي توسع إلى 800 ألف درهم بالنسبة باش يشمل كذلك الفئات المتوسطة والسكن المتوسط. هناك الميكانيزمات المرتبطة بالعقار، وفرنا للعقار مساعدة لدعم السكن الاقتصادي والاجتماعي.

والميكانيزم الثالث هو المرتبط بالإعفاءات والتشجيعات اللي تضمنها قانون المالية ديال 2010، ثلاث ميكانيزمات اللي تم استعمالهم.

بالفعل، المعطى الأول هو أنه كان هناك رجوع قوي بالنسبة للسكن الاقتصادي، السكن الاجتماعي بشكل عام، هناك اتفاقيات في طور الإنجاز، واللي غادي تعطي دفعة جديدة ودفعة قوية بالنسبة للسكن الاجتماعي، وستفتح مجال جديد بالنسبة للمواطن.

نفتحو هاذ الشي ل 500 ألف درهم، أنا من ناحية المبدأ ما عنديش إشكال، لكن التجربة تبين أنه عندما تضع واحد السقف، الأئمة تمشي للسقف وليس للأسفل، لهذا تحديد ثمن السكن الاجتماعي في المستوى الذي تم تحديده اليوم، وهو مرتبط بالقدرة التمويلية للمواطن، واش غادي ندفعو باش نخرجو من الطاقة ديال المواطن، أنا فهمت السبب، هو أنه كاين هناك فئة اللي عندها القدرة التمويلية بالنسبة ل 400 و 500 ألف درهم بشروط أحسن وفي ظروف أحسن، لا تستفيد من الميكانيزمات ديال المساعدة، لكن هاذ الشي ما كيمتعش أنه في إطار الابتكار ما نبحتوش على وسائل.

أنا كنهضر معكم، السيد الوزير، بموجب معرفة القطاع، ما يمكنش لواحد المنعش عقاري حاليا يبيع ب 300 ألف درهم، ويتسمى راه ربح شقة ديال 60 أو 70 متر وهو كيشري الأرض ب 10 آلاف أو 15 ألف درهم للمتر، هذا يستحيل، إلا أنه الشركات الكبار اللي هما معروفين وعندهم حظوظ في هذا الميدان، واستفادوا من الأراضي وهذا، مع الأسف ما سدوش الباب.

لهذا خصص إلى بغينا هاذ المشروع ديال 300 ألف درهم ينجح، ويكون توفير هاذ الشقق، فعلينا أن نرى في توزيع الوعاء العقاري، كيف قلتو وجدوتو، ولكن السيد الوزير احنا ما كنشوفو والو، المنعش العقاري الصغير ما كيتوصل حتى بحاجة، ملي كمنشيو باش نخدمو في شراكة مع هاذ الشركات الكبار اللي استفادوا، كيضيفوننا ب 30 كلمتر، بحيث أنه هو كيستافد في وسط المدينة، واحنا كنخرجو.

ولهذا لإنجاح هذا المشروع، خصو عناية خاصة، خصو تمويل خاص، وكنطلبو منكم السيد الوزير، ولو مرة أخرى ولو في اللجنة، نشوفو معكم هاذ الإشكالية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الرابع الموجه كذلك إلى السيد وزير المالية حول ضرورة تحديد أئمة مرجعية للعقار. بمختلف أنواعه ومواقعه بكافة التراب الوطني، للمستشارين المحترمين السادة : فؤاد القادري، عبد العزيز العزابي، مصطفى أبو الفراج، عبد العالي الحسيين.

تفضل السي عبد العالي.

المستشار السيد عبد العالي الحسيين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، وضعت الحكومة قطاع الإسكان والتعمير من بين أولويات برنامجها من أجل تحسين مستوى إنتاج السكن والرفع من مستوى مساهمة القطاع في التنمية وتوفير فرص الشغل والتقليص من حدة الفقر، خصوصا بالمدن الكبرى وضواحيها، وكذا في بعض المراكز القروية.

قلنا الفئات المتوسطة السكن يتراوح ما بين 400 ألف ومليون ديال الدرهم، بدا كيتوفر شيئا فشيئا وأحسن فأحسن، الحاجة الوحيدة اللي فيه هو التمويل والتأثير على نسبة الفائدة، كيربح ذاك نصف نقطة من نسبة الفائدة بحكم الضمان ديال الدولة، لكن هاذ الشي ما كيمنعش أنه نبتكر وسائل، لكن غير باش ما نخلطوش الأوراق، لأنه إلى مشينال 500 ألف درهم، هاذك اللي غادي يدير ديال 300 ألف درهم يقول لك ما نديرش ديال 300، أنا تفضل ندير ديال 500، وهاذك مول 300 ما يبقى يجيه والو، ما عندوش، لأنه المستثمر في العقار يرى الربح ديالو كذلك، وهذا منطقي، ما يمكنش نعيب عليه، ما عندوش (obligation) باش يدير ذاك الشيء اللي الدولة باغية، إلا إلى وفرت له الميكانيزمات، إلى امشينا ل 500 ألف درهم هاذك ديال 300 غادي يقول لك أنا عندي إمكانية نبيع ب 500 علاش نمشي ندير ديال 300 .

إذن هذه كلها عوامل تدخل في إطار القرار المرتبط بهذه الأشياء، يجب أن نمر عبر مراحل باش حتى نمضمو هاذ الشيء هذا، وندججه في الإطار اللي غادي يسمح للمواطن باش يشري السكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الوزير على تفهمكم.

هنا في هذا الموضوع مفهوم، وتفهمنا المسألة بجدية وبوضوح، إلا أنه واحنا كان هاذ السؤال كنا طرحناه في السنة الماضية قبل أن نتدارس، ولكن مع الأسف ما كانش.

في هذه القضية، السيد الوزير، احنا اللي تنطلبو هو شي تعديل ولو ماشي هاذ السنة، في السنة المقبلة، مثلا في تلك 500 شقة تكون منها 100 أو 150 في هاذ النوع ديال 500 ألف، لأنه هاذ الشريحة حتى هي محتاجة، ولكن فيما يخص هذا البرنامج ديال 300 ألف درهم الحالي راه يصعب كثيرا السيد الوزير باش تنجز، لأنه ذوك الشركات الكبار اللي هما استفادوا من الأراضي ومن هاذ الشيء، ما حاولوش يسدوا الخصاص، حاليا الخصاص ما مسدودش، وعمر ما يتسد، وعمر ما تكون ديك التنافسية بالشفافية كيف كنا كتنمناوها.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة وتأهيل القطاع في سياق التصور الإستراتيجي المحدد له، حدد البرنامج الحكومي الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشمل الجوانب المؤسساتية والقانونية والعقارية والمالية.

إلا أن هذا القطاع لازالت تشوبه بعض الاختلالات بمختلف أنواعه ومواقعه، مما أصبح يحتم مراجعة العلاقات بين كافة الأطراف الفاعلة في هذا القطاع، وذلك من أجل ضمان الحماية الكافية للمواطنين عند اقتنائهم للعقارات، سواء الأراضي أو محلات السكنى. لذا نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التنظيمية من أجل تحديد أئمة مرجعية للعقار بمختلف أنواعه بكافة المدن والأحياء المغربية؟ وشكرا، وسنحتفظ بما تبقى من الوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا السؤال المرتبط بالأئمة المرجعية، هو سؤال محوري دائم، لأن التجربة بينت أولا أنه في هذا القطاع كانت هناك تجاوزات على حساب مداخيل الدولة، احنا دورنا هو حماية المواطن وحماية مداخيل الدولة، التوازن يجب البحث عنه، التوجه اللي مشات فيه الوزارة هو الأئمة المرجعية المصرح بها كمعدل في كل حي، انطلاقا من خصوصيات كل مسكن وكل بقعة وكل ... هذه تعطي أنه بالفعل ملي كتعتمد هذه المقاربة، كايين بعض الناس اللي كيتضرروا، لأنه كيتضرر يبيع لأسباب شخصية، وخاصة بأقل من الأئمة المرجعية، وكيمشي وكتطبق عليه الأئمة المرجعية، وكيايدي أكثر مما يمكن أن يؤديه، لكن هذه حالات استثنائية، ليست الحالات العامة.

البحث عن حل اللي يمكن بيان أنه عادل 100% راه ما كايينش باش نكونوا واضحين، لأن العقار يتطور بسرعة ووتيرة خاصة، له منطقه وله منطق تعامله، لكن يجب أن نستمر في البحث عن الوسيلة التي... طرحتم اقتراحا يمكن أن يتم الاشتغال عليه، لكن ليس بالسهل لأنه يجب تحيينه سنويا وثقل العمل فيه ثقيل.

أنا في علمي بأن وزارة الإسكان تشتغل على هذا النوع من المقاربة، تمنى أن هاذ المقاربة تؤدي إلى اقتراحات اللي على المستوى العملي يمكن أن يتم تفعيلها، لكن أنا لا زلت متأكدا بأنه بالفعل هناك

تجاوزات، يجب البحث عن وسيلة أفضل لضمان مصالح المواطن بدون ما يحس المواطن بأنه للإدارة سلطة قوية فوق طاقته، ومسؤوليتنا السياسية هو أن المواطن ما يبقاش كيعيش هاذ الحالة ديال أنه كيحس بأن سلطة الإدارة فوق أي سلطة، لكن الحل ليس سهل باش نكونوا واضحين، الحل ديال هاد المعضلة هادي ليس ب السهل، احنا لقينا ميكانيزم نستعمله، ما كيايدش إلى كل ما نطمح إليه، وسنستمر في البحث عن الحل، وسؤالكم في محله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

نشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي وافانا بها.

قبل ما نعقب على جوابه غير من باب التأكيد وليس الإخبار، مضمون السؤال الذي بسطه زميلي لا يعني الأئمة المرجعية أو أئمة العقار كما يجدها منطلق العرض والطلب، كما أنه لا يخص حرية التعاقد، هناك ما يكفي من المفاهيم والنصوص التنظيمية والنصوص القانونية لحماية التعاقد والمتعاقدين.

إذن موضوع السؤال هو الأئمة المرجعية للعقار بمختلف أنواعه

ومواقعه على امتداد المملكة، أي السومة التجارية (la valeur vénale) للعقار حماية لمصلحة المقتني والبائع من جهة وحماية لمصالح ومداخيل الدولة من جهة أخرى.

أول ملاحظة، السيد الوزير، في هذا الملف تتعلق بكثرة وتعدد الدوائر المتدخلة في هذا الملف، بمعنى أن هناك مجموعة من المؤسسات العمومية والإدارات وغيرها تعاطت مع إشكالية تحديد السومة التجارية ودبرت ملف الأئمة المرجعية بشكل منفرد ومن زاويتها، نذكر على سبيل المثال البنك المركزي، أي بنك المغرب، وزارة الإسكان، حيث صرف كل منهما مبالغ مهمة ومهمة جدا في محاولة لتحديد الأئمة المرجعية المتداولة داخل السوق العقاري المغربي، ولكن

أزوكاغ، عياد الطيبي، سعيد الرزيقي، محمد الكبوري، إبراهيم فضلي، سعيد التدلاوي، محمد عدال، خالد برقية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير، لقد أعلنت وزارة التربية الوطنية على برنامج

"تيسير" بهدف الحد من الهذر المدرسي، الذي يهدد منظومة التعليم في العالم القروي والمناطق النائية، غير أن تفعيل هذا البرنامج على أرض الواقع يصطدم بالإجراءات والوثائق المطلوب الإدلاء بها من طرف الأسر المعنية بهذا الدعم المالي، والتي عادة لا تتوفر على العديد من الأسر، خاصة الأطفال المتخلى عنهم.

كما يواجه هذا البرنامج إشكالية تعميمه والمعايير المعتمدة لتحديد الأسر والمناطق المستحقة، مما قد يجعل الأهـ داف لهذا البرنامج تنقلب إلى نتائج عكسية عبر ظهور احتجاجات في بعض المناطق على عدم الاستفادة من هذا الدعم، كما يصعب التأكيد من توجيه هذا الدعم إلى أهدافه التعليمية المحددة.

لهذا، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتبسيط

مسطرة الاستفادة من هذا البرنامج الوطني؟ وما هي إستراتيجية

الحكومة لتعميمه وفق أسس العدالة الاجتماعية المنشودة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية والوطنية والتعليم العالي وتكوين

الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال، وشكرا كذلك

على تعديل الصيغة، لأن الصيغة الكتابية كانت كنتكلم بشكل أكثر

وضوح عن برنامج قد يكون فقد مصداقيته وأفرغ من أهدافه، ففي

هذا الإطار هذا بغيت فقط نعطي بعض المعطيات بالنسبة للسادة

المستشارين والسيد المستشار بالأخ ص باش نقول بأن أولا رغم أننا

أمام برنامج تم تفعيله لمدة السنة الماضية، واحنا الآن كنباشرو السنة

المحاولة والمجهود لم يفيا بالعرض، والتجربة والنتيجة كانت سلبية، وتعذر تحديد قيمة مرجعية أو سومة تجارية دقيقة وحقيقية لأسباب متعددة، لسلسلة من الأسباب أهمها تفشي واستشراء ظاهرة المبالغ المؤداة في الخفاء أو ما يصطلح على تسميته تحت الطلبة، (sous table)، (le noir) إلخ...

إذن هذا اليوم، وفي إطار عقلنة وترشيد المصاريف لايد من توحيد

التوجهات وجهود هذه المؤسسات، مع التركيز بطبيعة الحال على دور إدارة الضرائب العامة لأنها فضاء يرتد فيه صدى ما يقع في جميع القطاعات الخارجية، وكنظن أنها تتوفر على خرائط وطنية للمجال الحضري والقروي، وكنظن أن هذه الخرائط تحين بشكل دوري ومنتظم.

النقطة الثانية، وهي مربوط الفرس، السيد الوزير، وهي المتعلقة بتصور واقعي للأئمة المرجعية بالاعتماد على أئمة السوق بطبيعة الحال، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر الذاتية وخصوصية كل عقار على حدة، كإين العناصر الموضوعية هناك المساحة، الموقع، نوع البناء، نوع التربة، ولكن هناك الشق المتعلق بالعناصر الذاتية، والتي لا يمكن أن تتأتى معرفتها إلا بالزيارة الميدانية للموقع وبالاضطلاع الدقيق على الملف العقاري، هل هو عقار محفظ أم غير محفظ؟ هل هناك نزاعات قضائية تشوب هذا العقار؟ و اش كإين شي تعرض في المحافظة؟ واش هذا ورث أولا أن المالك اقتنى العقار هادي 40 أو 50 سنة بثمان زهيد؟ هاذ النقاش يمكن أن يقحمننا في جدلية درهم اليوم والدرهم الجاري (le dirham courant).

بعجالة، السيد الرئيس، نقطة متعلقة بالسلطة التقديرية وبصلاحية

الباعث عن الحقيقة، اللي كيبغي يحدد السومة التجارية لمنتوج معين داخل قطاع غير شفاف هذا يعني البعث على الحقيقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول

تعميم الاستفادة من برنامج "تيسير" للمستشارين المحترمين السادة :

عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، حميد كوسكوس، الهاشمي

السموني، أولعيد الرداد، لحسن بلبصري، عبد الرحيم العلافي، عبد الله

أبو زيد، يحفظه بنمبارك، عمر مكدر، عبد القادر قوضاض، بناصر

الثانية، فالمعطيات اللي كتوفرو عليها بالعكس كتبين أولا بأن المقاربة كانت مقارنة ناجحة على جميع المقاييس.

المقياس الأول طبعا، وهو النتائج اللي أدى لها هذا البرنامج، نعطي أربعة أرقام:

- زيادة ديال حوالي 25% ديال نسبة المسجلين في السنة الأولى ديال التعليم الابتدائي؛

- الانخفاض ديال عدد التغييات ب 61%؛

- انخفاض عدد الانقطاعات عن الدراسة ب 67%؛

- تراجع المنقطعين عن الدراسة وعودتهم للمدرسة ارتفعت النسبة ديالهم في هاذ المناطق اللي كان كيهما البرنامج ب 245%.

هاذ المعطيات بوحدها كتفسر أولا لماذا هاذ المقاربة اللي هي

معتمدة كيف كي يعرف السيد المستشار في واحد العدد ديال البلدان

الأخرى، كان ضروري اعتمادها في المغرب اعتبارا للظواهر وأهميتها

اللي أثارها السيد المستشار، ومنه الهذر بالأساس، وثانيا لماذا انتقلنا

في ظرف سنة إلى عدد ديال الأسر اللي كان حوالي 47 ألف أسرة

إلى 162 ألف أسرة هاذ السنة هاذي اللي احنا فيها، هذا كي يعني بأننا

فعلا أمام آلية أساسية لمحاربة ظاهرة الهذر والانقطاع عن الدراسة.

طبعا التخوفات ديال السيد المستشار فيها جزء كبير من الصحة،

واحنا راعيناها في الفترة التجريبية ديال البرنامج، وأساسا منها طبيعة

المشاشة ديال المناطق اللي احنا فيها ونسجها الاجتماعي كتأدي فعلا

إلى أن واحد العدد ديال الأسر للأسف ما كتوفرشاي على الوثائق

الإدارية باش يمكن لها تتخرط بشكل تلقائي في برامج من هاذ المستوى

من التعقيد، وطبعا هذه من المعطيات اللي راعيناها في المرحلة

التجريبية، ما غنسرشاي كل الخطوات اللي قمنا بها، لكن نذكر فقط

بأننا قمنا بشراكة مع الجماعات المحلية المعنية ومع وزارة الداخلية

بحملات تحسيسية باش الناس والأسر اللي المعنية به اذ الموضوع تتوفر

على هاذ الوثائق الإدارية، وحاولنا كذلك أننا كل الحالات الفردية

اللي فيها مثلا الغياب ديال الآباء والأولياء أننا نكتفيو بشهادات ديال

الاجتمع اللي كتبين جوج حوايج أساسية باش منقدوش المصادقية، أننا

أمام فعلا أسر معنية بهاذ الموضوع، وثانيا أن هاذ الأسر هاذي تقطن

فعلا في المناطق اللي تم تحديدها.

الآن فيما يرتبط بالتوسيع ديال هاذ الوتيرة، اتما كتعرفوا بأن

الأفق اللي كتتوجهو لو أن الأدوات ديال التدخل من أجل مواجهة

ظواهر مجتمعية بهاذ المستوى من التعقيد، الآن دخلت في تصور أشمل

ديال الحكومة، اللي هو مراجعة ميكانيزمات المقاصة في إطار مشروع

اللي كتعرفوه، واللي يمكن بدون شك خلال الأشهر القليلة المقبلة

غادي يعطينا مقاربات جديدة اللي من ضمنها التركيز على ما تم

تخزينه في إطار هذا البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، قبل أن أمر، أرجوك السيد الوزير واضح

السؤال هنا وهناك اعطيني أنا بالوجه ماشي بالظهر، ما تعطيش

للرئاسة بالظهر الله يخليك، شكرا، كاين شي تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الرئيس، نفس الملاحظة، على أي السيد الوزير،

المشاكل ديال التعليم بالعالم القروي أنا على اعتقادنا وعلى علمنا أن

المشاكل متساوية في جميع الأقاليم ديال المغرب، هذا مشاكل ديال

العزلة، مشاكل الاكتظاظ، مشاكل غياب المعلمين والتحاقهم إلخ ...

هاذ المشاكل كلها متساوية في العالم القروي، إذن يعني واحد البرنامج

اللي خرجتو لحيز الوجود، وبغاو يعطيو النتيجة ديالو باش يحسن

الظروف ديال التعليم قررته في بعض المناطق، نعطيو مثلا في إقليم

خنيفرة والجماعة نتاع إقليم خنيفرة والساكنة ديال إقليم خنيفرة أكثر

من 70% فقيرة الساكنة ديال العالم القروي، إذن هاذ البرنامج ما

اشملش هاذ الإقليم، وحتى في الأقاليم اللي اعملتو فيهم هاذ البرنامج

هذا كاينة واحد الضحة كبيرة لأن كاين أولا في الاستفادة كاينة بين

80 و 100 و 200 حتى 400 درهم للتلميذ، وكاين الراجل اللي

عندو مثلا ثلاثة ال وليدات عندو 1000 درهم، إذن ولي مدخول،

عندو بالنسبة ولي مدخول، إذن ولي واحد المشكل لأنه حتى في

الوسط ديال التلاميذ تيقول لو أنت ما استافديش لأنه ما كتقراش

مزيان، وقع واحد البلبلة.

ولهذا، السيد الوزير، أعلنتم على 47 ألف أسرة، ما شي 47

ألف أسرة هي اللي كاينة في المغرب وفي العالم القروي، ولهذا السيد

الوزير ملي تديرو شي برنامج تحطوه بواحد العقلانية ويعمم جميع

التعليم والت مدرس بالعالم القروي.

ناهيكم، السيد الوزير، أننا من هذا المنبر ننقل لكم بكل أمانة

وصدق مشاكل التعليم بالعالم القروي، لا من خصائص الأساتذة، ولا

من العزلة، ولا من الهذر المدرسي، ولذا السيد الوزير نناشدكم أنه خصكم تعملوا ما أكثر من مجهودكم حتى لا يتكرر في الموسم المقبل ما وقع في هذا الموسم التعليمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية والوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا الملاحظة الأساسية ديال أن واقع المدرسة في العالم القروي يتشابه، فيها يمكن نقاش، ولكن ما هو أساسي، احنا أمام آلية ديال التدخل بعينها، اللي كتهم الأسر اللي تضطر في وقت من الأوقات أنها تجري تحكيم فيما يرتبط بصرف مواردها، باش نكونوا واضحين، احنا أمام عائلات اللي كتضطر واش تخسر 30 أو 40 أو 100 درهم كل شهر، أي بما مجموعه 1000 درهم سنويا باش أولادها يقرأوا، أو لا من الأحسن تصيفطهم يخدموا في الديور أو يخدموا عند الميكانيسيان، هذا هو السؤال اللي مطروح.

بالنسبة لهذه العائلات لاش توضع هذا البرنامج ديال "تيسير"، طبعا المرحلة اللي احنا فيها مرة ثانية، إلى حدود الآن كنا في مرحلة تجريبية، وكنا أن هاذ المرحلة غادي ننتقلو بها لمدة سنتين، لكن النتائج التي توصلنا بها أفضت بأن هناك فعلا إيجابيات قد تفيد في تعميم تدريجي ابتداء من الآن، ورفعنا الوتيرة ديالو - كما قلت - من 47 ألف عائلة إلى 162 ألف عائلة، وبالتالي هاذ (la montée en puissance) ديال برامج من هاذ المستوى ديال التعقيد، غادي يخلصها شروية ديال الوقت.

الآن الاحتجاجات أنما عارفين واحنا عارفين علاش وقعت، أن وراء المسألة ديال "تيسير" كاين قضايا أخرى، بما فيها كما تفضل السيد المستشار الخصاص اللي كاين في الأطر، الوضع ديال المدارس في العالم القروي، وهاذ الشيء كولو يغلف في إطار ظرفيات اللي احنا تتبعناها كلنا، واللي على أساسها تم...

أما فيما يرتبط بالمنهجية اللي اشتغلنا فيها كل ما تم تحديده تم احترامه، والوتيرة اللي أعلننا عليها سوف نستمر فيها، والموارد التي تم رصدها بالنسبة لهذا البرنامج اللي كندكر بها راه وصلنا فيها الآن إلى

250 مليون ديال الدرهم سنويا، غادي نستمر فيها، بل قلت أكثر من هذا بأن تم اعتماد هاذ المقاربة كأحد الآليات الأساسية لمراجعة نظام المقاصة.

شكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير التربية الوطنية حول التفكير في استعمال الملاعب المدرسية من قبل الشباب أيام العطل، للمستشارين المحترمين السادة: عزيز الفيلاي، عبد الكبير برقية، محمد كربين، الطيب الموساوي، ناجي فخاري.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر الرياضة وسيلة لتأطير الأطفال والشباب، وتساهم في تفتحه واندماجه في المجتمع، كما تلعب دورا هاما في التماسك الاجتماعي، وقد أصبحت اليوم موضوع انتظارات كبرى، نظرا للإنجازات المحققة من طرف رياضيي النخبة، وهذا يؤثر بشكل أو بآخر على الوعي الجماعي وعلى معنويات المجتمعات والشعوب، ولا يخفى علينا جميعا النقص الملحوظ في الملاعب بالأحياء السكنية، وكذا الصعوبات التي تعترض الوزارة الوصية لتعميم دور الشباب والملاعب في كافة الأحياء.

لذا، وفي إطار التفكير في حماية الشباب من تعاطي المخدرات وغيرها من أسباب الضياع والانحراف، وفي إطار التأطير اليومي للشباب، ألم يتم التفكير في إطار التعاون بين الوزارة الوصية ووزارة التربية الوطنية في إيجاد صيغة ملائمة لاستعمال الملاعب المدرسية أيام السبت والأحد وكذلك العطل من طرف الشباب، بدلا أن تبقى مغلقة وهم في حاجة ماسة لهاته المرافق؟ شلثوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

معذرة للسيد المستشار بطلب من رئاسة الجلسة، غادي نضطر باش نعطيكم بالظهر، طبعاً هذا سؤال كبير طرحته، بغيت غير فقط أن أؤكد بأن فعلاً المقاربة كيف ما طرحتها في السؤال هي مقاربة جيدة، بل أكثر من هذا هي مقاربة تبينها منذ السنة الماضية، كيف ما كتذكروا تم توقيع اتفاقية أمام أنظار صاحب الجلالة، تم توقيع اتفاقية مع وزارة الشبيبة والرياضة أمام صاحب الجلالة اللي من ضمن البنود ديال هاذ الاتفاقية هو دراسة إمكانية فتح الفضاءات اللي كتوفر عليها المدارس ضمن مختلف المستويات من أجل ممارسة الرياضات من طرف الشباب اللي كيقطنوا في الأحياء، وكيقطنوا كذلك في بعض المناطق بالعالم القروي.

منخفيش عليكم بأن تفعيل هاذ الاتفاقية على أرض الواقع واجهته بعض الصعوبات، مردها أساساً أن المسألة بسيطة، التلاميذ اللي كيونوا كيمارسوا الرياضة داخل الفضاءات في الوقت ديال الدراسة، كيونوا كيمتمتعوا بواحد التغطية من ناحية التأمين، فيلّي فتحنا هاذ الفضاءات وفتحناها فعلاً، طرحنا بعض المشاكل في بعض الحالات ديال شكون اللي غادي تكون عندها المسؤولية ديال الحفاظ على التجهيزات اللي كاينة في هاذ المركبات، وكذلك هاذ المسألة ديال التأطير، واش غادي يكون تأطير ديال الناس ديال المدرسة أو تأطير ديال أطراف أخرى؟

وصلنا الآن إلى صيغ عملية، نعطي فقط رقم : على مستوى 12 نيابة ديال وزارة التربية الوطنية الآن، تم هناك اتفاق مع المسؤولين على قطاع الشباب والرياضة في هاذ المناطق باش نلقاوا واحد المسطرة ديال التعامل اللي فيها واحد الحد أدنى من المرونة باش الغرض الأساسي هو الغرض التربوي اللي تكلمتو عليه، أن هاذ الفضاءات متكون شاي وقف فقط على العمل ديال المدرسة، ولكن تكون مفتوحة فعلاً أمام الشباب، وتساهم في التنشيط الاجتماعي، وفي طبعاً القيام بالأنشطة الرياضية، وطبعاً هذا فيه كذلك دور أساسي ديال الجماعات المحلية، وكذا ذكر بأنه مثلاً في بعض المدن كمدينة فاس، وصلنا لبعض الحلول اللي لقينا إشارات ديال التدبير ديال هاذ الفضاءات بشكل تشاركي ما بين الجمعيات ديال المجتمع المدني وما بين القطاع ديال الشباب

والرياضة وما بين كذلك الجماعات المحلية والقطاع ديال التربية الوطنية، وفي هاذ الحالات كتشمي الأمور بكل سلاسة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، الكلمة لك السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز الفيالي:

ربما أنكم اختصرتو علي المسافة لأنه وجدت نفس المواجهات ونفس المصوم هي نفسها عندهم، السيد الوزير، غير بالنسبة للتأمين ربما أن العملية يمكن لها تكون في إطار جمعيات، وعلى سبيل الذكر أنا غادي نبدي باش احتميتو، اسمحوا لي إلى تكلمت شيئاً ما جهويًا، غير بالنسبة للجهة ديال فاس بولمان، احنا يعني في السنين الأخيرة، منذ ست سنوات، استطعنا باش نخرجو إلى الوجود 12 قاعة، منها ما هي تابعة لوزارة السيدة الوزيرة، ومنها ما هي تابعة لوزارة التعليم، وكان مجهود جليل، ولكن مع ذلك تيبقى الخصاص، وأنا وجدت في المداخلات ديالكم، السيد الوزير، كيبقى الخصاص، خصوصاً أننا في مدينة فاس نتوفر على نسيج عتيق، والنسيج العتيق تيصعب علينا نوجدو يعني العقار، ولو أنه الإرادة كاينة، لبناء قاعات أخرى، والإمكانات كاينة، المجهودات ديال الجماعة المحلية وكذلك المجهودات ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومناسبة باش تشكر الإخوان ديال اللجنة المحلية ديال المبادرة الوطنية وكذلك اللجنة الإقليمية اللي كيتأسسها السيد الوالي على اختيار المشاريع.

فقلت، السيد الوزير، ولو إجراء أولي على الأقل المدن العتيقة اللي تيصعب فيها إيجاد العقار، لأنه المسألة تستدعي هذا، لأنه يصعب علينا، ويجز في أنفسنا باش تشوفو نفس التلاميذ اللي تيدرسوا في واحد المؤسسة الأسبوع كولو، السبت والأحد والعطل تيلعبوا خارج السور ديالها، هذا شيء متيدوزش حتى في المنطق. ولهذا أتمنى، السيد الوزير، باش المنظومة ديالكم تخرج في أقرب وقت ممكن ويستافدوا التلاميذ ويستافدوا الجمعيات، لأن غايتنا الوحيدة هي الرفع من مستوى هاذ الناشئة. وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مشاركته القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول تغطية التلفزة لأشغال

علي السؤال بادرت إلى المجيء إلى هذا المجلس الموقر في نطاق جلسات الأسئلة الشفهية.

فيما يخص الموضوع، من البديهي أيضا، ولا أخالكم إلا متفقين معي السيد المستشار المحترم، بديهي أن قنوات القطب العمومي، وإنما تنقل بوفاء، وتلك مهمتها وذلك واجبها، ما يقدم لها من مادة مسؤولة عنها غرفتا البرلمان، بتعبير آخر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، قناة صور ياد دوزيم، والإذاعات المنضوية في نطاق القطب العمومي، لا تنتج مادة تقدم للمشاهدين الكرام، وإنما تقدم لهم ما هي مؤتمنة على تبليغه، مثل ما يحصل الآن من خلال تبليغ محتوى هذه الجلسة أمام هذا المجلس الموقر، معنى ذلك أن القنوات مطالبة بمواكبة أمينة، صادقة، موضوعية، حسنة النية، لكل الأشغال التي تقوم بها السلطة التشريعية، وهما الأساس هو مساعدة مؤسسات الدولة على التعريف بمنتوجها في نطاق الاحترام الذي نكنه لكل المؤسسات، وفي مقدمتها بطبيعة الحال المؤسسة التشريعية.

يبقى موضوع آخر، موضوع القناة البرلمانية، أكرر السيد المستشار المحترم ما قلته سابقا، وهذه هي الحقيقة بكل بساطة، أن هذا موضوع يجب أن تتم معالجته من طرف مجموعة من الفاعلين ومجموعة من المتدخلين في مقدمتهم مجلسكم الموقر، في مقدمتهم مجلس النواب، في مقدمتهم الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، في مقدمتهم وزارة الاتصال، في مقدمتهم وزارة المالية، أي مجموعة من الفاعلين عليهم أن يجلسوا حول مائدة مستديرة وأن تنفق على ماذا نريد أن نفعل؟ علما أن هذه مهمة موكولة أصلا للمجلسين طبقا للأعراف الجاري بها العمل في البلدان الديمقراطية، ونحن وأنا أقول هذا بكل صراحة وبكل وضوح، نحن على أتم الاستعداد لنجلس مع مؤسساتكم، مع رئاسة المجلس الموقر، ومجلس النواب وباقي الفرقاء من أجل الاتفاق على صيغة متكاملة من أجل إخراج هذا المشروع، الذي ليس لنا فيه أي تحفظ.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السي لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، اللي ابغينا نشيرو لو أنه القنوات الرسمية هي قنوات رسمية، الإطار الخاص بها هي تأطير المواطن

البرلمان، للسادة المحترمين: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي الغرابية، عمر الجزولي، البشير أهل احمد، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، المهدي زركو، محمد الحسايني، محمد برطني، سلامة حفيظي.

تفضل السيد المستشار، السي الهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد طرحنا هذا السؤال في مرحلة كان يتهيأ خلالها مجلسنا الموقر لمناقشة مشروع القانون المالي، ونظرا لما يشكله هذا الحدث التشريعي من أهمية، كنا نود أن يغطي هذا الحدث المهم بالتغطية الإعلامية التي يستحقها، لكن عدة عوامل تدخلت لكي يتأخر الجواب على هذا السؤال، ولكن أيضا هناك إشكالات تم تغطية التلفزة لأشغال البرلمان، والتي أصبحت منحصرة في جلستي الأسئلة الشفوية وبعض التغطيات القصيرة لأشغال اللجان كمادة إخبارية قصيرة ومبتورة، فمعظم البرلمانيين الآن غير راضين على التغطية التلفزية التي لا تعكس حقيقة العمل البرلماني.

وأذكر بأننا كلما تحدثنا في هذا الموضوع، السيد الوزير، تجيب الحكومة بمشروع إحداث القناة البرلمانية، الآن يلاحظ أن هناك تعثر في إنجاز هذا المشروع، وفي انتظار تجاوز العقبات التي تواجهه يجب أن تلعب التلفزة الرسمية دورها في الإعلام البرلماني وإطلاع الرأي العام على حقيقة الأشغال والأعمال التي يقوم بها.

فأي دور، السيد الوزير، ترويه للتلفزة الرسمية في الإعلام البرلماني؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد خالد الناصري وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال أكرر ما قاله السادة الوزراء من قبلي أن الحكومة

ليست مسؤولة على جدولة الأسئلة التي تحال عليها، بمجرد ما أحيل

والمساهمة في تكوين المواطن، لا يجب أن ننسى هذه النقطة الأساسية للدور اللي غادي تلعبوا هاذ القنوات الأساسية، هاذي نؤطة في الأول. ثانيا، ما لا يدرك كله يدرك بعضه، دابا احنايا إلى ما كانش عندنا الإمكانيات باش نديرو قناة برلمانية، وما عندناش الإمكانيات باش نخرجوها للوجود، الله يخليك في إطار هاذ القنوات الرسمية اللي عندنا، الإمكانيات اللي عندنا، في إطار الحكامة الجيدة، وفي إطار ترشيد النفقات اجلسوا معنا، وكونوا عمليين، منبقاوش بالشعارات، لأنه راه مغرب الشعارات مشى، السيد الوزير، دابا كاين المغرب ديال الفعالية والعمل وديال الخروج إلى الميدان، خرجوا معنا للميدان ونديرو دابا البرنامج ونخرجو للمواطن، لأنه من يضيع؟ راه ما كتضيع لا وزارة لا برلمان، كيضيع الشعب المغربي، كيضيع مستقبل الغد، راه غادي يجاسبونا أولادنا، ولاد أولادنا غادي يجاسبونا أشنو كنديرو اليوم، مانشفوش هاذ المرحلة ديال اليوم، ماذا نؤطر؟ ماذا نؤهل للغد؟

القنوات الرسمية، الله يخليك، أشنو كتوفر لنا؟ من غير الأفلام، من غير البرامج اللي زعما كنتأسفو كثيرا أنه الشعب المغربي يتكون في مجالات لا تعطي قيمة إضافية أكثر من أنه كتكونو، مكايين والو، واش يرضيكم؟ جا واحد الوقت أنه هاذ المغرب نكنو لو واحد شوية ديال المحبة، وهاذوك الناس اللي ماتوا وحلاو دمهم عليه، أننا نردو لهم الاعتراف بالجميل وهو القيام بالدور ديالنا. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم، نتقاسم نفس الحب لهذا الوطن ولأبناء هذا الوطن، ونحن بطبيعة الحال كما يقال بالدارجة "عبيد مشرطين لحنك" خدمة لهذه البلاد، بدءا بخادمها الأول جلالة الملك، ونحن بطبيعة الحال معبؤون صباح مساء لنقدم خدمة، كل من موقعه، من أجل تقديم خدمة، يكون الهدف منها في نهاية المطاف التنشئة الاجتماعية الصالحة، تقديم من خلال برامج هادفة، برامج حوارية، برامج سياسية من مستوى رفيع، أن نعمل على تهذيب الناشئة، هذه كلها أمور لا تختلف فيها، ولا شك أنه هناك مجهود كبير تبذله القناة الأولى والقناة

الثانية وكل القنوات الأخرى، وكل وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية من أجل أن نقوم بعملنا على أحسن وجه حتى نساهم من خلال موقعنا المتكامل مع موقعكم من أجل الرفع من مستوى المواطنة، نحن معبؤون لهذه الغاية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول بعض الانعكاسات السلبية لاستعمالات الأنترنت، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، حميد كوسكوس، عمر أدخيل، عبد الرحيم العلافي، عمر مكدر، عبد الله أشن، حسن قيشوحي، الهاشمي السموني، إدريس مروان، إبراهيم فضلي، بناصر أزوكاغ، لحسن بلبصري، يحفظه بنمبارك، عبد القادر قوضاض، خالد بريقة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد حسن قيشوحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، تعتبر الأنترنت آلية تكنولوجية أساسية

للولوج إلى عالم الحداثة والعصرنة التواصلية، وكذلك تعد من أهم

مفاتيح تحصيل العلم والمعرفة والتبادل الحضاري والثقافي، ناهيك عن جانبها الخدماتي.

إلا أن تسخير هذه الآلية التواصلية المهمة والخطيرة في آن واحد

من طرف فئة من الشباب والأطفال في التعاطي مع بعض الظواهر

الالأخلاقية، وذلك بقضائهم لأوقات طويلة في الإبحار عبر الشبكة

العنكبوتية، مما قد يعرضهم لانزلاقات خطيرة، قد تصل أحيانا إلى

درجة الجريمة، خاصة في غياب الرقابة المشمولة بإستراتيجية واضحة

المعلم من طرف القيميين على هذا القطاع.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات العملية

والوقائية التي ستتخذونها لحماية أجيالنا، شبابوأطفالنا، من مخاطر هذه

الآلية التواصلية، وما هو دور الإعلام السمعي البصري في التحسيس بهذه المخاطر التي تهدد ثقافة وسلامة وصحة بلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد رضى شامي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات

الحديثة

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاطر السادة المستشارين المحترمين في انشغالهم هذا، وفي الحقيقة

كلنا عندنا غيرة على الأطفال وعلى الشباب ديالنا، ولكن حصنا

نعرفو بأن عمليا وعلميا هو من المستحيل باش تكون أي مراقبة على

الإنترنت دوليا، ما يمكنش للرقابة أن تكون فعالة في هذا الميدان،

ولكن كاين بعض الإجراءات اللي احنا نتقومو بهم، مثلا كاين في

إطار التحسيس، هاذ الوزارة كتقوم بواحد التنظيم وتأطير مجموعة من

الحملات التحسيسية لفائدة الشباب والأطفال وآبائهم، مثلا نظمنا

واحد الملتقى اللي سميناه "مرشد الآباء في العصر الرقمي"، أيضا عقدنا

واحد الندوة نتاع حماية الطفل من الفضاء السيبراني

(cybernétique)، إعداد دليل - هذا موجود - لمساعدة المدرسين

والآباء على كيفية التعامل مع التكنولوجيات، وأخيرا عندنا اليوم

واحد الموقع الكتروني (www.cpe.ma) الذي يختص بنفس هذا

الموضوع، هذا تيعطي جميع المعطيات كيف يمكن حماية الشباب

والأطفال، وبالطبع سنستمر في هذه الحملات التحسيسية.

المستوى الثاني هو المستوى ديال الحماية التقنية، فالיום كاين

مجموعة من التدابير التقنية التي يمكنها أن تأخذ، الآباء وأولياء الأطفال

والشباب يمكن لهم يعتمدوا على واحد التقنيات التي تتوفر عليها برامج

التشغيل والمعالجة، مثل (explorer) لمنع أطفالهم من ولوج بعض

المواقع والصفحات المحظورة، هذا تقنيا يمكن لنا نديروه.

ثانيا، اللي اخذينا مثلا في برنامج (génie) جميع ذاك المساحات

الالكترونية اللي عملنا في المدارس محمية، وما يمكنش يمشيو لهاذ المواقع

المحظورة.

ثالثا، سنقوم بإحداث مراكز ديال الولوج الجماعية، حتى هي

نفس الشيء غادي نحميها بالطريقة التقنية.

وأخيرا، الذي أريد أن أفسره هو اليوم هاذ المشكل ديال هذا المحتوى اللي حقيقة غير ملائم أو محظور نفس الترسانة القانونية تطبق عليهم، كان شي واحد عمل واحد المحتوى اللي تضرر بالأخلاقيات، كان هذا المحتوى في الصحافة أو في الشارع أو على طريق الأنترنت، نفس الترسانة القانونية اللي تطبق على هذا المحتوى هذا.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السي أدخيل.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، أولا نشكرك على الصراحة فيما يخص هذا السؤال،

بالفعل نحن نريد، السيد الوزير، أن تكون هناك مسائل تقنية فيما

يخص حماية المستهلكين لهذه الشبكة العنكبوتية فيما يخص بالنسبة

لعقود الاشتراكات مع البيوت، وتكون هذ ه الاشتراكات بالنسبة

للإنترنت هي التي تخلق مشكل ومشكل كبير، وبالتالي لا بد من

التفكير في طريقة من الطرق، إما في إطار العقد الذي يبرم مع الشركة

نفسها، أو بطريقة أخرى إذا كان ممكن لتفادي جميع المواقع التي تمس

بالأخلاق، وتمس بالدين، وتمس بالثقافة المغربية، لك ون نحن كمغاربة

لدينا ثقافة، وكذلك متشبثين بثقافة معينة وبدينا الحنيف، وبالتالي

لا بد من الحرص على هذه الشبكة العنكبوتية، لأنه حاليا هناك ظواهر

تظهر من حين لآخر في الشارع وفي بعض البيوت، ونتأسف لها

جميعا، وبالتالي لا بد من الحرص، ولا بد من إعطاء الأولوية لهذا

الموضوع، لكون هذا الموضوع في طريقه إلى التفاقم، ولا بد أن نحرص

عليه جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن، وبعد مرور مدة غير يسيرة على هذا الالتزام، نسائلكم السيدة الوزيرة من هذا المنبر عن المراحل التي قطعها هذا المشروع، وما هي أهم ملامحه؟ وهل تم إشراك الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني في الإعداد القبلي له لضمان نجاحه وال تعاطي الإيجابي من قبل المجتمع والقضاء على هذه الظاهرة المسيئة لقيم المجتمع المغربي والحاطة من كرامة المرأة المغربية للارتقاء بسلوكنا واحترام الحقوق الكونية والحفاظ على الاستقرار الأسري، وحتى في ديننا الحنيف، الدين يعطي مكانة متميزة للمرأة، التي هي في نفس الوقت الأم والزوجة والأخت والإبنة؟
وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة لك السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة نزهة الصقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية أود أن أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على طرح هذا

السؤال الهام، الذي كيتعلق فعلا بموضوع اللي كنتقاسم فيه الرأي

معكم حول خطورته وحول عدم ملاءمته مع القيم الحضارية والدينية

ديال المغرب.

إذن بالتالي الجواب المباشر على سؤالكم، هو أننا فعلا وضعنا

مشروع قانون أمام الأمانة العامة للحكومة في يوم 30 ديسمبر

2009، وهذا المشروع قانون هو متكامل، يعني يحتوي على 64

مادة عوض المشروع السابق، الذي كان وضع أمام الأمانة العامة

للحكومة، والتي كنا سحبناه من أجل توسيع مجال تطبيقه، وأنه يعالج

جميع أشكال العنف، بما فيها أشكال العنف التي تفضلتم بها السيدة

المستشارة.

إذن حاليا هاذ مشروع قانون فيه 64 مادة عوض 18 ديال المواد

اللي كانت سابقا، وتحين هاذ القانون كان ضروري بالرغم من

تواجد عدة مواد في القانون الجنائي، اللي كنتعالج الظاهرة ديال العنف

الزوجي، ولكن من أجل استكمالها لأنه كايينة خصوصية ديال العنف

الزوجي، اللي كنتجعل صعوبة الإثبات بالأخص ديال العنف الزوجي

هو اليوم يمكن للسلطات المعنية التدخل من أجل حجب أي موقع

محظور إذا كان موجود في المغرب، المشكل كما تعرفوه هو هاذ

الشبكة هادي دولية، ففناش تيكونوا المواقع ما موجوداش في المغرب،

ما يمكنناش نتدخلو حتى تقنيا، ولكن ذاك الساعة اليوم راه كايين تفكير

على الصعيد العالمي باش يكون بحال ذاك الأنتربول، يكون واحد

التعاون بين جميع المتدخلين لحماية الطفل في أي محل كان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، و نشكر السيد الوزير على مساهمته، ومنتقل

إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة

والتضامن حول مآل مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف الزوجي،

للمستشارين المحترمين السادة : عبد الح كيم بنشماش، عبد السلام

بلقشور، عبد الل طيف اسطمبولي، الهمص عبد السلام ، الوجداني

مصطفى، امغاري إسماعيل ، بركاني حسان، بلمقدم الحسن، بنديدي

إبراهيم، بنطالب الحبيب، فريدة النعيمي، أحمد التويزي.

تفضل أحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

إن التكرار المضطرد لحالات العنف الزوجي، سواء على صفحات

الجرائد أو داخل ردهات المحاكم، أصبح يشكل ظاهرة مقلقة ومؤشرا

خطيرا لنوعية العلاقات المتأزمة وغير المتكافئة، التي أصبحت تعيش

على إيقاعها العديد من الأسر المغربية في ظل غياب غير مبرر لأي نص

تشريعي من شأنه تأطير أو الحد من هذه الظاهرة الخطيرة الآخذة في

التنامي والتفاقم يوما بعد يوم.

السيدة الوزيرة، في الواقع لقد استبشرنا خيرا من خلال تعاطيكم

الإيجابي في هذا الملف الشائك، والذي توجتموه عبر التزامكم الصريح

بإخراج مشروع قانون يجرم ظاهرة العنف الزوجي في كل تجلياتها، في

الوقت الذي في الدول المتقدمة يعاقب الزوج على العنف اللفظي، أي

المعنوي، بتجاوز العقاب على العنف الجسدي.

نظرا لكونه يمر داخل البيت، وليس هناك شهود اللي يمكن يجيبوا
الحجة ديال هاذ العنف الزوجي.

فيما يخص كذلك المسلسل ديال التشاور اللي قمنا به، فعلا قمنا
أولا بتحضير واحد الدراسة تركيبية حول القانون الجنائي، لأنه يتعلق
الأمر بالقانون الجنائي، وطرحنا هذه النتائج ديال الدراسة، ناقشناها
مع جمعيات المجتمع المدني ومع الجامعيين وعدة متدخلين، وقمنا
بتحضير مسودة مشروع قانون، اللي ناقشنا أيضا الخطوط العامة ديالها
مع مختلف المتدخلين.

وفي النهاية مشروع القانون اللي خرج هو الآن موضوع أمام
الأمانة العامة للحكومة، ويحتوي أولا على التعريف بظاهرة العنف،
وكذلك القيام بإجراءات وقائية من العنف، بالأخص المرأة ملي تتكون
مهتدة من العنف، أنه يكونوا إجراءات اللي كيحميها ماشي حتى
يفوت الفوت وتصاب ذاك المرأة قتلت أو شي حاجة عاد باش يتدخل
القضاء.

وثالثا على مجموعة من الإجراءات اللي كتحمي كذلك المصلحة
العليا للطفل، وهاذ مشروع القانون ديال محاربة العنف الزوجي هو
ماشى قانون ديال النساء ضد الرجال، هو قانون ديال النساء والرجال
معنا من أجل محاربة العنف اللي هو يؤدي بالأرواح، ويؤدي إلى
تشتيت العائلات، ويؤدي إلى عواقب وخيمة جدا.

وأتمنى إن شاء الله أننا غادي نلقاو الدعم من خلال المناقشة ديال
مشروع القانون، اللي هو أكيد أنه غادي يكون مثير لمقاومة، ولكن
لابد أننا نتعاون جميعا من أجل أننا ندوزوه لأنه فيه مصلحة لبلادنا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيب؟ تفضل السي اطريش.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيدة الوزيرة على إعطائها هذه المعطيات، وعلى مآل هذا
المشروع قانون المتعلق بمحاربة العنف الزوجي.

فقلنا أن هذا القانون لابد، السيدة الوزيرة، من الإسراع به، نظرا
لأن المجتمع في أمس الحاجة إلى هذا القانون، لأن ظاهرة العنف
وصلت إلى تماديها وإلى ذروتها، بحيث أننا كل يوم نقرأ في الجرائد
أشكال متنوعة من هذه الظواهر، بحيث أنها بلغت نسبة 12710

ديال العنف الزوجي، أي 80% يمارس هذا النوع من العنف داخل
الأسر.

ثم أن هناك أنواع من العنف الأخرى المتعددة، وصلت إلى أكثر
من 29503 حالة اللي هي تمارس على الفتيات وعلى النساء وأيضا
حتى على القاصرين.

فهذا المشروع، السيدة الوزيرة، لابد من إخراجها إلى حيز الوجود
لاستكمال منظومة المجتمع الديمقراطي الحدائي، لأنه لا يمكن لهذا
المجتمع أن يتقدم وأن يكتمل بدون أن يكون على أرض الواقع، لأن
الأسرة هي نواة المجتمع، والمرأة هي نصف المجتمع، وهي الخلية الأولى
في البيت لتربية وتنشئة المجتمع.

السيدة الوزيرة، هل تمت مشاورات وإشراك جمعيات المحقق المدني
في هذا المشروع قانون، والأخذ برأي هذه الجمعيات، لأن الجمعيات
هي أكثر التصاقا بالمجتمع والأقرب إلى الإنصات وإلى الاستماع إلى
هذه الأشكال من المشاكل؟ كذلك أنه يجب على هذا المشروع أن
يتضمن الحماية الكاملة للأسرة، وخصوصا الزوجة لكي تدي كضمان
لحريتها وحقوقها، لتدي بشكاويها وهذه الشكاوي أن تكون مؤمنة،
وأن تكون محمية من طرف...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلتي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فعلا أنا كنتقاسم معك الرأي بأننا خصنا نسرعو بهذا المشروع،
وإن شاء الله أنه غادي يخرج للوجود عن قريب، وبغيت نقول بأنه
هذا المشروع القانون، اللي هو ضروري، واللي قمنا بالتشاورات
الضرورية، واخذينا بعين الاعتبار كل التوصيات وكل الدراسات اللي
تم القيام بها من طرف جمعيات المجتمع المدني من أجل الوصول إلى
مقتضيات اللي تكون واضحة.

اخذينا هاذ الشيء كلبوعين الاعتبار، ولكن لابد نذكر بأنه التعامل
ديال الدولة مع ظاهرة العنف ضد النساء تغير رأسا على عقب، حيث
أنه حاليا كاين الأمن الوطني، وكاين الدرك الملكي، وكاين وزارة
العدل، اللي كيتوفروا على وحدات محاربة العنف ضد النساء،
ووحدات استقبال النساء ضحايا العنف، بالإضافة لوزارة الصحة، إذن
كاين 350 ديال المراكز والوحدات ديال حماية النساء من العنف،

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد بنسالم حميش، وزير الثقافة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

ما إن علمت الوزارة بما تفضلتم به حتى أوفدت خبيراً في الآثار

لإجراء زيارة ميدانية استطلاعية لمعاينة الأشغال التي تقوم بها شركة
مصرية مكلفة بهذه الأشغال، ولمعاينة كذلك مدى تأثير هذه الأشغال
على الموقع الأثري المذكور.

فوجهنا رسالة في الموضوع إلى السيد عامل صاحب الجلالة على

إقليم طانطان، الذي أعطى تعليماته بعقد اجتماع في الموضوع،

حضرته المصالح المختصة، وخلص إلى أن الأشغال، لم تتجاوز الصخرة
المطلّة على مصب واد الشبيكة، غير أنها فعلاً، وأصدقكم القول،

ألحقت ضرراً ببعض أكوام الأحجار المتواجدة بقرب الموقع، أعطت

السلطات المحلية تعليماتها للشركة التي تنجز تلك الأشغال بعدم المساس
أو تغيير معالم الأكوام من الحجارة وعدم استخراج الأحجار من
جنبات الطريق.

وأخيراً، سيتواصل التعاون بين الوزارة الوفوية على هذا القطاع -

أي وزارة الثقافة - والسلطات المحلية المعنية من أجل جرد التراث

ووضع خريطة إقليمية للمواقع وتعميمها على الجميع لتقوية الشعور

بالمسؤولية الجماعية فيما يخص حماية هذا التراث الثقافي

والأركيولوجي لبلادنا.

وطبعاً من جهل شيئاً عماداً، هذه الشركة، وكذلك ربما حتى

الجماعات المحلية لم تكن تعلم بقيمة هذا الموقع، وبالتالي نعتقد أن

وظيفتنا نحن، وهي مع الخبراء والمتخصصين في التراث، أن نحدد

خريطة لهذه المواقع حتى يقع التنبيه إلى كل المستثمرين العقاريين،

وكذلك حتى يقع تنبيه المسؤولين الجماعيين لتفادي مثل ما حدث وما

فعلاً نحاول الآن الحد من أضراره.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

وأصبحت ظاهرة محاربة العنف ضد النساء أصبحت تعتبر من طرف
الدولة كأولوية، نظراً لانعكاساتها الخطيرة على الصحة ديال النساء
وكذلك على الاقتصاد ديال البلاد، وحتى على التمتع بالتمدرس من
طرف الفتيات، حيث أنه نلاحظ أنه بعض الفتيات كيونوا ماشيين
للمدرسة وكيوجهوا للتحرش الجنسي، وهذا كيمنعهم من استكمال
الدراسة ديالهم.

إذن كايين واحد الجهاز الآن حمائي للنساء، اللي هو في تطور
كبير، واللي كيجعلنا نكونو متفائلين تجاه حماية النساء من العنف،
وأهنا مشروع القانون - إن شاء الله - ملي غادي يجي أمام أنظاركم،
وغادي يتم المصادق عليه، غادي يسمح لنا باش تكون عندنا سياسة
متكاملة جدا في ميدان حماية النساء من العنف الزوجي.
وشكراً مرة أخرى على سؤالكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزيرة، ونشكر مساهمتها في هذه الجلسة، ومنتقل
إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول اكتشاف قبور أمازيغية
قديمة بالصحراء، للمستشارين المحترمين السادة : إدريس الراضي، عبد
المجيد المهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي الغرابية، عمر
الجزولي، البشير أهل احمد، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت،
المهدي زركو، محمد الحسايني، محمد برطني، سلامة حفيظي.
الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي عبد المجيد.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، أفاد تقرير مديرية التراث بطانطان، تناقلته

بعض الجرائد الوطنية، أنه أثناء عملية الحفر بأحد المشروعات تم

اكتشاف مقابر قديمة تعود للقبائل الأمازيغية، وباعتباركم مسؤولاً عن

الحفاظة على المآثر التاريخية وكنوز الحضارة القديمة، التي لا تتجزأ عن

تاريخ المغرب، نتساءل معكم، السيد الوزير، عن الأعمال والإجراءات

التي تقوم بها الوزارة لحماية كنوزنا الأثرية والحفاظ على الاكتشافات

الأثرية، بما فيها المقابر.

شكراً السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات التي هي جد مهمة، غير ذكرتو، السيد الوزير، بأنه غادي تكون واحد الخريطة لتحديد المواقع الأثرية ربما على مستوى إقليم طانطان، هاذ الشي التي فهمت من الكلام ديالكم، لم لا يعمم هذا العمل على جميع الأقاليم حتى لا يتكرر ما حدث بطانطان. وشكرا مرة أخرى على الإفادات التي أفدتمونا بها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم كلمة السيد الوزير؟

السيد وزير الثقافة:

يعني فقط أنا أركي وأوافق على ما قاله السيد المستشار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا.

نمر إلى السؤال الموالي الموجه كذلك إلى السيد وزير الثقافة حول حصيلة دورة المعرض الدولي للنشر والكتاب، للمستشارين المحترمين : لحبيب لعلاج، عبد الله الغوتي، الحو المبروح، محمد القندوسي، محمد أمزال، إبراهيم الحب، محمد عبو، حسن عكاشة، عبد الواحد الشاعر، يوسف بجلون، مولاي امحمد المسعودي، عبد الرحيم قلوب، مصطفى الشهواني، عبد الرحيم العماني، الحسن سليغوا. الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين، تفضل السي لحبيب.

المستشار السيد لحبيب لعلاج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

14 نظمت وزارة الثقافة خلال شهر فبراير الماضي الدورة للمعرض الدولي للنشر والكتاب بمدينة الدار البيضاء، حيث عمد المعرض إلى إعداد برنامج ثقافي متكامل، يشمل العديد من الموائد المستديرة والقراءات المسرحية، وتقديم أحدث المنشورات، إضافة إلى برنامج موازي يحتفي ببعض أبرز تجليات الثقافة الفرنسية، عارضا لقاءات مباشرة بين الجمهور والكتاب.

وقد شهد المعرض مشاركة أزيد من 40 دولة و500 ناشر،

بالإضافة إلى البلد المنظم المغرب، بإشراك مغاربة العالم للوقوف على الإبداعات المغربية في دول المهجر وتعريف القارئ المغربي بهذه الإصدارات، التي تساهم بشكل كبير في تقريب الهوة بين أجيال مغاربة العالم وبلدهم الأصلي.

ولا تفوتنا الإشارة إلى المشاركة الفعالة للعديد من الأسماء الإبداعية الفكرية الفنية والصحافية من داخل المغرب والعالم العربي وإفريقيا وأوروبا وغيرها من البلدان الأجنبية.

السيد الوزير المحترم،

نحن بدورنا جد فخورين بهذه المعارض، التي تعتبر صلة الوصل بين المبدعين المغاربة والجمهور المغربي المثقف، وكذا الطفل المغربي الذي وجد في فضاء الطفل برنامجا متكاملًا، يجمع بين فوائد القراءة ومتعة التنشيط الحي بهدف تحبيب الكتاب كوسيط معرفي لا بد من الحفاظ على مكانته بين الوسائط الحالية.

لذا نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي حصيلة هذه الدوريات، ومدى تأثيرها على مسار الكتاب بالمغرب والاختلالات والنقائص التي وقفتم عليها من خلال تقييمكم لهذه الحصيلة؟

وبما أن بلادنا مقبلة على تصور جديد للجهوية بالمغرب، فهل لوزارتكم منظورا معارض جهوية للكتاب والنشر، تتجاوز مدينة الدار البيضاء إلى باقي جهات المغرب من أجل فتح المجالات للإبداعات الوطنية المغمورة المحلية، التي تنتظر الفرصة من أجل الوصول إلى القارئ ودخول غمار المنافسة الثقافية والفكرية في البلاد؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار المحترم على ما تفضلتم به من سؤال، وأعتقد أن الوقت قد يطول، لكن سأقول فقط رؤوس أقلام فيما يخص حصيلة هذه الدورة السادسة عشرة التي انعقدت في التاريخ ما بين 12 و21 فبراير تحت الرعاية السامية لجلالة الملك نصره الله، وبشهادة أقول تقريبا الجميع، وهناك وثيقة صدرت عن (la MAP) بالعربية والفرنسية، تعطى بالنص وبالصورة وبالرقم بنجاح هذه الدورة، وكذلك هذه الشهادات الناشرين، وكذلك شهادات المعارضين الذين

بلغ عددهم 740 عارضا، وكذلك، وهذا الأهم بالنسبة لي، شهادة الزوار الذين بلغ عددهم نصف مليون زائر، وهذا عدد غير مسبوق في الدورات السابقة لهذا المعرض.

فلا بد من أن أقول بأن هذه الدورة التي انعقدت تحت شعار "القراءة للعلم أعز ما يطلب"، كان هناك، وهذه خصيصة امتازت بها الدورة، الاحتفاء بمغاربة العالم، وكان هذا تم بشراكة مع وزارة الهجرة وكذلك مع (CCME)، والذي يمكن أن أقوله هو أن الافتتاح طبعا شرفنا سمو الأمير مولاي الرشيد بتدشينه، وأن الشخصيات المدعوة كانت من الطراز الرفيع، وقد بلغت 150 شخصية في شتى مجالات الإبداع والمعرفة، وأن هذه الشخصيات الوازنة طبعا قد طبعت بفكرها وبعطائها مردودية هذه الدورة.

ولابد من أن أذكر كذلك بأن فضاء الطفل الذي بلغ 1400 متر مربع، يعني شرفنا سمو ولي العهد مولاي الحسن بزيارته، ونقطة ربما مهمة كذلك لا بد من أن نشير إليها، وهو أننا خضنا في تجربة بشراكة مع وزارة الثقافة لتنظيم أولمبياد ما أسميناه أولمبياد القراءة أو الاستظهار عن ظهر قلب، وكانت حقيقة محطة رائعة ومؤثرة، وشهد بها كل من حضر هذه التظاهرة.

وكذلك لا بد وأن أذكر وأشكر كل الوزراء، السيد إدريس لشكر، وطبعا هذا كان شريكي في هذه الندوة، ولكن كذلك رئيس التجمع الوطني للأحرار السي مزوار، الذي طبعا رأى رأي العين ما حصل في هذا المعرض، بحيث أنه كان عبارة عن نجم تلتقط صور له مع الأطفال ومع الشبان.

وأعتقد بأن بشهادة أناس كثيرين وجهات كثيرة يمكننا الآن القول بأن هذا المعرض قد أصبح في الرتبة الأولى، وأقول هذا بدون ادعاء على الصعيد العربي وعلى الصعيد الإفريقي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

السيد الوزير،

نحن خلال السؤال قلنا لكم أن المعرض كان ناجح تماما، ولكن خير العمل مادام واتصل، لأنه احنا ما بغيناش أنه المغاربة يعيشون فترة

الكتاب ومعرض الكتاب خلال ثلاثة أيام، ابغينا أنه القراءة تسود في المغرب، ابغينا أنه نشوفو قراء مغاربة في التلفزة المغربية عوض نشوفو استار أكاديمي، اعيننا من استار أكاديمي، راه عندنا استار أكاديمي فيما يخص تبارك الله ذاك الشي ديال الأغاني والموسيقى ربما ما يكفيننا للقرن الما جي، لأنه على كل حال ابغينا نشوفو قراء، بغينا نشوفو أولمبياد التي تستمر أنه من القراءة وتنبعث في جميع جهات المغرب، لأنه أطفال المغاربة الذين يحبذون القراءة و يحبون المطالعة ويتناولون دوائر مستديرة يتناقشون فيها عن المطالعة، عن الأفكار، عن الكتابة، عن الثقافات الأجنبية، ابغينا نكونو أن بواسطة هذا المعرض أنه نكونو ناشئة مغربية عبر قنوات متفرقة، أنه هذا المعرض ديال الكتاب يك ون محطة انطلاق للكتاب ومعرض الكتاب، أن تكون هناك خزانة متنقلة بالنسبة للقرى المغربية، أن يكون هناك القراءة من بين النشاط الزمني، الاستعمال الزمني للشباب المغربي، ملي كيوصل الباك كيكون اقري 40 كتاب أو 50 كتاب، كيقري كتب ديال المفكرين الكبار. لهذا أنا كنتطلب م نكم، السيد الوزير، بمعية السيد وزير التربية الوطنية، بمعية السيد وزير الاتصال، أنه معرض الكتاب تدخل الثقافة ديالنا، ديال تكوين الناشئة ديالنا في المطالعة والمذاكرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم تعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الثقافة:

ليس تعقيب هذه توصيات، طبعا أنا سأسجلها تسجيلا حتى نأخذ بها أكثر فأكثر في المعرض السابع عشر القادم إن شاء الله، وأعتبر بأن الوزارة ومديرية الكتاب والنشر، وطبعا معرض الدار البيضاء هم الأساسيون وهو محاولة، أولا، تحليل أسباب ما يسمى بأزمة القراءة ولحولة التغلب عليها، ما أشرت إليه الأولمبياد للقراءة ومع الشبان، هذه مقارنة أولى طبعا ستليها شبيهاتها فيما بعد، لكن ربما وهذا أتى كذلك في السؤال لا بد من توسيع، طبعا الدار البيضاء هي القلب الاقتصادي النابض للمغرب، لكن لا بد من، وبالأخص أننا دخلنا في سياسة الجهوية، أن تعرف هذه المعارض مكاتها في جهات عدة وفي مدن عدة، وهنا في جوابي أحصيت هذه المدن التي تجرى فيها هذه المعارض للكتاب، ولكن إن شاء الله ستمتد هذه الحركة لتشمل مدنا أخرى عزيزة علينا، وإن كانت صغيرة الحجم أو نائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته، ونمر إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجلالية المغربية المقيمة بالخارج حول المشاركة السياسية، للمستشارين المحترمين السادة : إسماعيل امغاري، عبد الح كيم بنشماش، عبد السلام بلقشور، المصطفى تومة، محمد اطريش، محمد الحميدي، المصطفى الرداد، مولاي أمين الطيبي، عبد الرحيم عثمان.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

إخوتي، إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

غير خاف على علمكم، السيد الوزير، أن أعداد الجلالية المغربية في دول المهجر أصبحت في تمام وارتفاع مستمر، حيث يقدر عددها التقريبي بما يفوق 3 ملايين مهاجر مغربي في مختلف دول العالم، كما أن كل الدراسات والمؤشرات والتخميمات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن موجة الهجرة ستأخذ منحى تصاعدي في السنين المقبلة. ومن جهة أخرى، لا يخفى على علمكم كذلك، السيد الوزير، أن أفراد الجلالية المغربية هم السفراء الحقيقيين والدائمين للمغرب هناك، هذا فضلا عما يقدموه لبلدهم الأصلي على مستوى جلب العملة الصعبة وإشعاع الثقافة المغربية، هذا زيادة عما يبذلونه من جهود في سبيل الدفاع عن قضايانا الوطنية المشروعة.

كل هذه الأمور السيد الوزير لم تشفع لأفراد الجلالية المغربية في ضمان تمثيلية وازنة ومشرفة في الحقل السياسي، فما هي العراقيل التي لازالت تقف وراء تحقيق مشاركة سياسية فعالة لهؤلاء المهاجرين؟ وماذا أعدت وزارتك لهم لرفع الحيف عنهم وتم ثلثهم بشكل مشرف في المحافل السياسية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد عامر الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف

بالجلالية المغربية المقيمة بالخارج:

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين على السؤال الهام، ونذكر على أن السياسة الحكومية تجاه الجلالية بمختلف مكوناتها عندها هدف استراتيجي واحد هو ضمان المشاركة ديال مغاربة العالم واستمرارية هذه المشاركة في تنمية البلد وفي الدفاع عن مصالح البلد في الخارج وتنميته في الداخل.

من الناحية السياسية بلادنا قطعت خطوات مهمة في هذا المجال، وأنتم تعلمون السادة المستشارين أن مغاربة العالم اليوم لهم الحق بأن يترشحوا وأن يساهموا في الانتخابات سواء كمنتخبين أو كمصوتين أو كمرشحين، في البرلمان بغرفتيه، الغرفة الأولى والثانية، هناك نواب ومستشارين ينتمون إلى الجلالية، كذلك أن هنالك في المجالس الجماعية هناك كذلك منتخبون، بل هناك رؤساء ديال الجماعات كذلك من الجلالية المغربية بالخارج.

فيما يخص التمثيلية دياهم في البرلمان، تعلمون أن النقاش مفتوح، وأن جلالته الملك الله ينصرو طلب المجلس الاستشاري أو مجلس الجلالية المغربية بالخارج في إطار الاستشارة الواسعة مع مغاربة العالم باش يفكروا في الصيغ الناجعة والنافعة للجلالية وللمغرب، وأنتم تعلمون على أن المغرب له تجربة مهمة في هذا الميدان، المشاركة السياسية المباشرة كانت موجودة في التسعينات، وقع آنذاك إجماع وسط الطبقة السياسية داخل البلد من أغلبية ومن معارضة على أن تلك الصيغة لم تكن نافعة وناجعة، وكانت هناك أصوات عديدة من وسط الجلالية التي طالبت بإعادة النظر في هذه التجربة.

بطبيعة الحال اليوم في إطار الديناميكية اللي كتعرفها بلادنا، وفي إطار الشراكة اللي كنبحثو عليها جميعا أو المشاركة ديال الجلالية لا بد ما نوجدو الصيغة الملائمة والصيغة النافعة والناجعة، وكنظن أن المسار ماشي، واحنا عندنا أمل في المستقبل أننا نجد الأسئلة الملائمة لكل الانتظارات في هذا المجال السياسي الهام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

نشكركم السيد الوزير المحترم على هذا الجواب، ولكن بنفس المناسبة نوجه انتباهكم إلى الملاحظات الآتية : هناك تغيب شبه كلي لإدماج أفراد الجالية في دواليب اتخاذ القرار، وعلى رأسها - كيف ما قتلوا السيد الوزير- البرلمان بغرفتيه، حيث لا توجد تمثيلية للجالية. فمن هنا ندعوكم، السيد الوزير، إلى التفكير إلى أعمال كوطا ديال الجالية في مختلف الهيآت التمثيلية، وهنا أثير انتباهكم كذلك السيد الوزير إلى أن أعداد أفراد الجالية كيف ما قلت في الأول تفوق 3 مليون مغربي، هناك مطالبة شبه دائمة لهذه الفئة في ضرورة تبسيط المساطر الإدارية، وهو الأمر الذي لم يتحقق، مثل المشاكل ديال السكن، ديال الاستثمار، وكذلك المشاكل الاجتماعية : الزواج، الطلاق، وغير ذلك، وكذلك هناك مطالبة بمؤازرتهم محليا في دول المهجر وتعميم تدريس اللغة العربية والدروس الدينية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

السيد المستشار، الوقت لا يسمح باش نقول لك اشنو هو المجهود اللي تبذل بلادنا في اتجاه الجالية، وخاصة في السنوات الأخيرة، كل هذه القضايا اللي قلتها هناك قضايا أخرى اللي حققنا فيها تقدما ملموسا على أرض الواقع.

فيما يخص المشاركة في كل ما يهم البلد، هناك مبادرات أخذناها جميعا، ونعطيك أخبارها وليس آخرها، وهي مشاركة الجالية المغربية عن طريق خبراء ديالها فيما يخص الميثاق الوطني للبيئة، ونظمتنا مؤتمر كبير بحضور أكثر من 100 خبير وخبيرة مغربية في مجال البيئة

والتنمية المستدامة باش يعطيو رأيهم في هاذ المشروع الوطني الهام، وأخبركم كذلك أن هناك مبادرة قصد الإعداد فيما يخص المشاركة في ملف وفي قضية أساسية هي قضية الجهوية.

كذلك على أن في كل المؤسسات اليوم البعد ديال الجالية حاضر

والتمثيلية ديال الجالية لا بد منها لأن فيها قيمة مضافة للبلد، ولا أعتقد أن هناك طرف أو جهة في المغرب لها مصلحة في إقصاء الجالية، بل بالعكس المغرب اليوم يسير بقدميه في الداخل والخارج في إطار المشروع الوطني الديمقراطي الذي يقوده جلالة الملك، وبطبيعة الحال الملفات ديال الجالية هي ملفات عديدة وموسعة، وفيها ما هو معقد، ولا يهم وزارة الجالية بوحدها، يهم كذلك عدد من المؤسسات، ويهم الجماعات المحلية.

وأستغل هذه الفرصة لأوجه النداء لرؤساء الجماعات المحلية باش يبذلوا كذلك مجهودات أكبر في استقبال الجالية وفي معالجة قضاياهم اللي اذكروا، منها القضايا الإدارية والقضايا المتعلقة بقضاياهم اليومية هي جزء منها مهم من صميم اختصاصات الجماعات، وأعتقد أن كل المبادرات اللي اخذنا في السنوات الأخيرة بتنسيق مع الجماعات ومع وزارة الداخلية ومع عدد من الوزارات جعلتنا أننا نحققو عدد من الإيجابيات، وأملنا في المستقبل أكبر. وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وأشكركم على مساهمتكم، ومنتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع.